المملكة المغربية

رئاسة الحكومة

ANRF
الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

التقرير السنوي

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

التقرير السنوي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

«ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده الذي وجهه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل يومي 2 و3 أبريل 2014.

«كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل وأصحاب القروض.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة في 11 أكتوبر 2019.

كلمة الرئيس

تُعد سنة 2022، بالنسبة للهيئة الوطنية للمعلومات المالية مرحلةً جديدةً من مسار تطوُّرها المستمر، وفترةً عرفت فيها الهيئة، تحقيق العديد من الإنجازات المهمّة على كل المستويات وخصوصاً على مستوى تأهيل وتقوية وتحسين فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تلعب الهيئة من داخلها دوراً مركزياً واستراتيجياً وحيوياً. **فقد تمَّ طبقاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيَّده،** العمل بكل جدِّيةٍ وحزمٍ على الارتقاء بجودة وفعالية منظومتنا الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والدَّفع بها لتتلاءم مع المعايير الدولية في هذا المجال، وذلك في ظل الانخراط الكامل والفعال والناجح للمملكة المغربية في مسلسل التقييم المتبادل لـ "مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN)". وفي هذا الصدد، فإنه حريٌّ بالتّنويه، التعبئة القويَّة التي أبانت عنها جميع الجهات الفاعلة المعنيَّة سواء في القطاع العام أو الخاص، في إطار مقاربة تشاركية بنَّاءة ومنهج علمي مبني على المخاطر، وهو ما مكَّن في الأخير من تنفيذ خطة العمل التي تمّ الاتفاق بشأنها مع "مجموعة العمل المالي (GAFI)" والتي تضمنت مجموعة من المحاور المهمة، سيتم التطرق إليها بالتفصيل والتحليل في هذا التقرير السنوي.

ويمكن القول، أنه وبالرّغم من كون سنة 2022، وعلى غرار السنوات القليلة الماضية، قد شكّلت استمراراً للأزمات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية والبيئية، التي لازالت ترخي بظلالها على الاقتصاد العالمي ككل وتؤثّر سلباً على فرص التنمية والاستثمار وتمويل اقتصادات العديد من الدول، فإن بلادنا ولله الحمد، استمرت بالمرونة المعهودة في تطوير نظاميها الاقتصادي والمالي الوطنيين وتدبير المخاطر المرتبطة بهما وتحصينهما خصوصاً ضد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعاني منها أغلب دول العالم والتي تعرف تزايداً متسارعاً خاصة في مثل هذه الظرفية.

ولتسليط الضوء أكثر على سنة 2022، فتجدر الإشارة، أنها قد تزامنت مع السنة الأخيرة من الفترة الخماسية 2018-2022 والتي صادفت انطلاق الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عرفت سنة 2022، البدء في المرحلة الثانية من تنفيذ خطة العمل لـ"مجوعة العمل المالي (GAFI)" المتفق عليها في فبراير 2021 والتي كان الهدف الأساسي من ورائها ضمان خروج المملكة المغربية من عملية المتابعة المعززة لـ"مجموعة العمل المالي (GAFI)" و"مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN)". علاوةً على ذلك، فقد تمّ التركيز، بتنسيقٍ مُحكم مع سلطات الإشراف والمراقبة المختصة وهيئاتها المهنية، على تعزيز انخراط "الأعمال والمهن

غير المالية المحددة" في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تمَّ توظيف جميع الوسائل اللَّازمة للتطبيق الأمثل للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الجانب.

ومن أجل الوصول إلى النَّتائج المرجوَّة وتكريس الالتزام بتحقيق الأهداف، فقد ارتكزت الهيئة في قيادتها وإدارتها لهذا "المسار الواعد من التغيير" على مجموعة من الدَّعامات الأساسية، تمثلت في: (أ) تنظيم العديد من ورشات العمل المتعلقة بالتأطير والمواكبة؛ (ب) إنتاج وتحيين النصوص التَّنظيمية والدَّلائل الإرشادية؛ (ت) إعتماد دلائل الإشراف؛ (ث) مضاعفة عدد عمليات المراقبة المكتبية والميدانية، فضلاً عن (ج) فرض عقوبات ضد المخالفين في الحالات التي تستوجب ذلك.

أمَّا على مستوى التَّعاون والمساعدة القانونية المتبادلة، فقد تمَّ الحرص على تحسين استغلال الأدوات الخاصة بهما وضمان تدبيرهما وتتبعهما بشكل أمثل وسريع وآمن، وذلك عبر إحداث "تطبيقات معلوماتية" مخصَّصة لهذا الغرض على مستوى وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة.

ولتمكين اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التَّسلح وتمويلهما، من ممارسة مهامها بشكل فعال، فقد تمَّ، من جهة أولى، تزويدها بالموارد البشرية والتّقنية والتّنظيمية اللازمة، ومن جهة ثانية، إمدادها بالأدوات القانونية والإجرائية التي تتطلبها المعايير الدولية في هذا الشَّأن. وفي هذا الإطار، فقد تمَّ، بهدف ضمان الفعالية، تنظيم عدة ورشات عمل ودورات تدريبية فيما يخص اللّجوء لخدمات "المنصة المخصَّصة للقوائم الدَّولية والمحلية" المتاحة لسلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة.

ولزيادة شفافية النظام المالي الوطني، فقد أضحى "السِّجل الوطني للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية والترتيبات القانونية"، قادراً على توفير معلومات صحيحة وموثوقة ومحيَّنة حول المستفيدين الفعليِّين، وإتاحتها للسلطات المخوَّلة قانوناً والأشخاص الخاضعين.

لقد مكَّنت المجهودات التي تمَّ القيام بها، وكما تمت الإشارة إليه في البداية، من تحقيق مجموعة من الإنجازات الإيجابية، حيث تحسَّنت، بشكل واضح، مؤشراتُ المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا أدلَّ على ذلك، الارتفاع الملحوظ لعدد التصاريح بالاشتباه مع التحسُّن المستمر لجودتها وكذا تنوع مصادرها. كما أثمر التَّنسيق المحكم والدَّائم بين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون نتائجَ ملموسةً تجسَّدت في تزايد كبير لعدد ملفات قضايا غسل الأموال التي تمَّ رفعها أمام المحاكم المختصة، وهو إنجاز ساهم فيه كذلك توسيع دوائر النفوذ القضائي، بتعميم الاختصاص القضائي في جرائم غسل الأموال على محاكم الدار البيضاء وفاس ومراكش إلى جانب محكمة الرباط، بالإضافة إلى المجهودات التي قامت بها رئاسة النيابة العامة في هذا الشأن عبر إصدارها، إلى النيابات العامة المختصة، تعليماتٍ بإجراء تحقيقات مالية موازية يتم اللّجوء إليها بشكل منهجي، للكشف عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الأصلية المدرَّة للأموال.

وقد تُوِّجت هذه المجهودات باتّخاذ "مجموعة العمل المالي (GAFI)"، خلال شهر أكتوبر لسنة 2022، لقرار تنظيم زيارة ميدانية للمملكة المغربية، قام بها فعلياً، خلال شهر يناير لسنة 2023، "خُبراء فريق العمل المشترك لأفريقيا والشَّرق الأوسط" وذلك من أجل الاطِّلاع والوقوف على الإجراءات التي تمَّ اتخاذها وتنفيذها في إطار خطة العمل المتفق بشأنها وتقييم فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وللإشارة، فإن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية قد قامت بالإشراف على كل مراحل هذه الزيارة الميدانية التي تميَّزت بتعبئة قويَّة لجميع الشركاء المعنيين من القطاعين العام والخاص بُغية تهييئ الظُّروف المواتية لنجاح المرحلة النهائية من العملية، كمتطلب أساسي لخروج المملكة المغربية من "اللائحة الرمادية" لـ"مجموعة العمل المالي(GAFI)".

بناءً على ما تمّ إنجازه، تكون المملكة المغربية قد أوْفت بالتزامها السياسي المتمثل في تنفيذ جميع محاور خطة العمل المتفق عليها مع "مجموعة العمل المالي (GAFI)" في الآجال المحدَّدة وهو ما يجعلها مؤهَّلةً للخروج من "اللائحة الرمادية". وللتأكيد، فإن بلوغ هذا المستوى وتحقيق هذه الإنجازات، لم يكن أبداً ليتحقّق، لولا الالتزام السياسي الرَّاسخ للمملكة المغربية والتعزيز المتزايد للتنسيق والتعاون الوطني والدولي وكذا دعم كل الشركاء الوطنيين من القطاعين العام والخاص. كل هذا، **في ظل الرُّؤية المستنيرة والقيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيَّده،** وهو ما يضمن تجديد الالتزام بمواصلة السلطات المغربية، وعلى كافَّة الأصعدة، للإصلاحات الضَّرورية من أجل الحفاظ على المكتسبات ومواكبة التطورات فيما يتعلق بالمعايير الدولية، خصوصاً والاعترافَ الدوليَّ الواسعَ الذي حظيت به المملكة المغربية فيما يخص فعالية استراتيجيتها المندمجة والمتعددة الأبعاد والوقائية في هذا المجال، وهو الأمر الذي زاد من تعزيز المكانة الرَّائدة لبلادنا وحضورها وإشعاعها على المستويين الإقليمي والدولي.

بدورها، فإن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ستواصل استثمار كل إمكاناتها المتاحة وكفاءاتها في العمل الجاد وتثمين رأسمالها البشري، من أجل المضيِّ قدماً والحفاظ على المكتسبات التي تمّ تحقيقها، انطلاقاً من دورها المركزي بصفتها المنسق الوطني في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستناداً على نهجٍ استباقيٍّ ومستدامٍ، وهو ما سيتأتَّى من خلال تنزيل استراتيجيتها للخمس سنوات المقبلة للفترة 2023-2027، التي تتبنى أهدافاً كبرى من بينها، استكمال عملية الالتزام الفني ومضاعفة الجهود لتحسين مستمر لفعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جوهر النفيسي

رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

المحتويات

المحتويات

كلمة الرئيس
الأحداث البارزة لسنة 2022
نشاط الهيئة بالأرقام خلال سنة 2022

1.الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: رؤية واضحة وتطور مستمر 18

1.1 المهام والتنظيم 18

2.1 إجتماعات وأنشطة مجلس الهيئة خلال سنة 2022 20

3.1 المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027 وخطة العمل لسنة 2023 22

4.1 أهم المنجزات المحققة خلال الفترة 2018-2022 27

2. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: الخروج من مسلسل المتابعة وتعزيز التعاون 32

1.2 تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي 32

2.2 التنسيق مع مجموعة العمل المالي والتحضير للزيارة الميدانية 35

3.2 رئاسة المغرب لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 36

3. المعلومات المالية: تعزيز الفعالية التشغيلية 44

1.3 معالجة المعلومات المالية: التطور الإجمالي للمؤشرات خلال سنة 2022 44

2.3 النشاط التشغيلي للهيئة خلال سنة 2022 45

3.3 تعزيز إجراءات المواكبة 55

4. الملاءمة مع المعايير الدولية: نحو الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 58

1.4 تفعيل النهج القائم على المخاطر 58

2.4 تأهيل الإطار التنظيمي 61

3.4 إجراءات التحسيس والدعم والمواكبة 65

4.4 مشاريع وطنية أخرى 68

5. الإلتزام المتعدد الأطراف: تكريس للمقاربة المتعددة الأبعاد 72

1.5 التنسيق الوطني..... 72

2.5 التعاون الدولي..... 74

3.5 رئاسة المغرب لمنتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية..... 77

6. الدينامية التنظيمية: من أجل رفع مستوى قدرات الهيئة 82

1.6 الرقمنة..... 82

2.6 الموارد البشرية..... 82

3.6 تكنولوجيا المعلومات..... 89

4.6 أمن وحماية البيانات الشخصية..... 89

الملحقات..... 92

ملحق رقم 1: الأنماط 92

الأحداث البارزة لسنة 2022

- رئاسة المملكة المغربية مُمثّلةً في الهيئة الوطنية للمعلومات المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- رئاسة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية للمرة الثانية على التوالي لـمنتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية.
- الرئاسة المشتركة من قِبَل الهيئة الوطنية للمعلومات المالية لمجموعة عمل السياسات والإجراءات لمجموعة "إيغمونت".
- إحتضان وتنظيم المغرب للاجتماع العام الخامس والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تنظيم اجتماع منتدى خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإطلاق المشروع الإقليمي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.
- وضع النظام الداخلي الجديد للهيئة الوطنية للمعلومات المالية (الهيكل التنظيمي الجديد).
- إعتماد المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027 الخاص بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية.
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني المؤسساتي للهيئة.
- توقيع مذكرتي تفاهم مع رئاسة النيابة العامة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.
- الأعمال التحضيرية للزيارة الميدانية لخبراء مجموعة العمل المالي للاستفسار عن التقدم المحرز في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- زيارة الوفد الغابوني للمغرب في إطار تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية، بما في ذلك الفساد.
- تعزيز وتنويع عملية التصريح بالاشتباه، من خلال توسيع قاعدة فئات الأشخاص الخاضعين المنتمين إلى القطاع غير المالي، وذلك بإشراك باقي المهن غير المالية.

نشاط الهيئة بالأرقام خلال سنة 2022

6.241
ملفاً تشغيليًّاً تمت معالجته بزيادة تمثل
+%49,16
مقارنة مع سنة 2021.

66
اجتماعاً مع سلطات الإشراف والمراقبة والأشخاص الخاضعين في إطار التغذية العكسية.

53
ورشة عمل تحسيسية لفائدة الأشخاص الخاضعين.

54
إحالة على النيابة العامة في إطار تحقيقات الهيئة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

11
اجتماع تعاون مع مجموعة "إيغمونت" ووحدات معالجة المعلومات المالية النظيرة.

13
ندوة عبر تقنية المناظرة المرئية وورشات عمل في إطار التعاون مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال والإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

9
مساهمات في المشاريع التي أطلقتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية:
رؤية واضحة وتطور مستمر

1

1.الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: رؤية واضحة وتطور مستمر

خلال سنة 2022، واصلت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية تنزيل مشروع إعادة هيكلتها وعصرنتها. فبعد اعتماد إطار قانوني جديد خاص بها، أصبحت الهيئة تتوفر على صلاحيات واسعة واختصاصات جديدة بناءً على مقتضيات المادة 15 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 12.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-21-56 في 27 من شوال 1442 (8 يونيو 2021).

1.1 المهام والتنظيم

مكَّن الإصلاح الشامل للقانون رقم 43.05 السالف الذكر من توضيح المهام والصلاحيات المخولة للهيئة التي أصبحت تشمل بصفة أكثر وضوحاً، الجوانب المرتبطة بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية ومحاربة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وبحكم موقعها ودورها المركزي داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الهيئة تمارس مهامًّا استراتيجيةً وكذلك أنشطةً تشغيليةً.

1.1.1 المهام الاستراتيجية

أولاً: التنسيق الوطني

تقوم الهيئة بمهمة التنسيق الوطني بين القطاعات الحكومية والمؤسَّسات المعنية وكذا الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانونين العام أو الخاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تسهر على التنسيق الوطني بين جميع الجهات المعنية بالتقييم الوطني والقطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحدِّد الهيئة، في إطار سياسة السلطات العمومية، التوجهات العامة والاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تعمل على التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي

تقترح الهيئة على الحكومة أي إصلاح ذا طابع تشريعي أو تنظيمي أو إداري، تعتبره ضرورياً، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تُبدي رأيها للحكومة حول مضامين التدابير المتعلِّقة بتطبيق القانون. وفي هذا الإطار، يُمكن للهيئة إصدار مذكرات توجيهية تنص على توجُّهات عامَّة أو توصيات مُوجَّهة للأشخاص الخاضعين، يُعْهَد لسلطات الإشراف والمراقبة بتحديد كيفيات تطبيقها من طرف الأشخاص الخاضعين لسلطاتها حسب خصوصيات أنشطتهم.

كما أنها مؤهلة لاعتماد مقررات تتعلق بتحديد القواعد الإلزامية المطبَّقة على الأشخاص الخاضعين، مع مراعاة الصَّلاحيات المخوَّلة لسلطات الإشراف والمراقبة. ويمكنها أيضاً إصدار دلائل إرشادية تتضمن

توضيحات وتفسيرات وبيانات إضافية من شأنها أن تساعد الأشخاص الخاضعين على فهم وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال والإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

بالإضافة إلى ذلك، تسهر الهيئة على ضمان احترام الأشخاص الخاضعين للمقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة المهام المخوَّلة لكل سلطة من سلطات الإشراف والمراقبة المنصوص عليها في القانون. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعيين الهيئة عضواً في اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، المحدثة بمقتضى المادة 32 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ثالثاً: التمثيل المشترك

تتولى الهيئة التمثيل المشترك للمصالح والهيئات الوطنية لدى الهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا لدى نظيراتها الأجنبية.

2.1.1 الأنشطة التشغيلية

أولاً: مهام التحريات المالية

إن الهيئة مخولة قانونًا بتلقي التصاريح بالاشتباه المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية والإرهاب وتمويله وكذا تلقي المعلومات الإضافية ذات الصلة، حيث تقوم بتحليل هذه التصاريح والنظر في مآل الملفات وتعميم نتائج هذه التحاليل على الأشخاص المؤهلين لذلك. كما يجوز لها أن تتوصل بتصريحات تلقائية.

وتحيل الهيئة، المعلومات ونتائج التحليل الذي تقوم به، تلقائياً أو بناءً على طلب، على السلطات القضائية والإدارية المختصة.

ثانياً: تبادل المعلومات وتكوين قاعدة للمعطيات

وفي إطار ممارستها لمهامها، يجوز للهيئة أن تتبادل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية النظيرة.

كما تُكَوّنُ الهيئة قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3.1.1 التنظيم

تعتبر الهيئة سلطةً إداريةً مستقلةً، مُحدثةً لدى رئيس الحكومة ويوجد مقرُّها بالرباط.

وقد حدَّد القانون رقم 12.18 المغيّر والمتمّم للقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، أجهزة الهيئة والتي تتكون من الرئيس والمجلس والمصالح الإدارية. كما أحال هذا القانون على نص

تنظيمي يُحدّد كيفيات تعيين رئيس الهيئة ومجلسها وكاتبها العام وطرق تسيير المجلس وعدد أعضائه والتنظيم الإداري والمالي للهيئة والنظام الأساسي الخاص بموظفيها.

2.1 إجتماعات وأنشطة مجلس الهيئة خلال سنة 2022

طبقاً لمقتضيات المادتين التاسعة والثانية عشرة من المرسوم رقم 2.21.633 الصادر في 21 محرم 1443 (30 أغسطس 2021) المتعلق بتنظيم الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، عقد مجلس الهيئة خلال سنة 2022 اجتماعين عاديين بتاريخي 30 يونيو و10 نونبر من نفس السنة.

- **الاجتماع الأول لمجلس الهيئة المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2022**

تمحور جدول أعمال هذا الاجتماع حول النقط المهمة التالية:

- المستجدات المرتبطة بعملية المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي (فريق مراجعة التعاون الدولي-ICRG)؛
- المستجدات المرتبطة بعملية تقييم المنظومة الوطنية من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- مواصلة تعميم نتائج التقرير الثاني للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الخطوات المتبقية لاستكمال تنفيذ محاور خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي.

وعقب مناقشة النقط المدرجة في جدول الأعمال، تم الاتفاق على ما يلي:

- إستمرار تعبئة القطاعات والمؤسسات المعنية لتغطية واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المحاور المتبقية في التاريخ المحدد؛
- إصدار النصوص المتعلقة بأشغال اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في أقرب وقت؛

- الاشتغال على نجاعة اللجنة الوطنية السالفة الذكر وامتلاك القدرة على إثبات فعاليتها، أخذاً بعين الاعتبار أهمية التحدي المرتبط بها لكونه يتعلق بالإرهاب وتمويله؛
- دعوة سلطات الإشراف والمراقبة لإصدار الوثائق المطلوبة (الدلائل الإرشادية، الدلائل الإشرافية، النهج القائم على المخاطر،...) والقيام بعمليات المراقبة المكتبية والميدانية وإصدار التصاريح بالاشتباه؛
- إستكمال المتطلبات بالنسبة للشركات في المناطق الحرة والمستفيدين الفعليين؛
- إستمرار حملات التوعية والتأطير بالنسبة للأشخاص الخاضعين وإدراج الشِّق المتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة في كل التظاهرات المنظَّمة في هذا الإطار.

• الاجتماع الثاني لمجلس الهيئة المنعقد بتاريخ 10 نونبر 2022

أما فيما يخص الاجتماع الثاني، فقد خُصِّص لدراسة النقط المهمة التالية:

- الحصيلة المرحلية لعملية المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي والتحضير للزيارة الميدانية المرتقبة في شهر يناير لسنة 2023؛
- تحضير الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المزمع عقده بالرباط يومي 24 و25 نونبر 2022؛
- تقديم المخطط الاستراتيجي الخماسي للهيئة للفترة 2023-2027؛
- تقديم خطة عمل الهيئة برسم سنة 2023؛
- عرض الموقع الإلكتروني المؤسساتي للهيئة.

عقب هذا الاجتماع، ومن أجل التحضير الجيِّد للزيارة الميدانية لخبراء مجموعة العمل المالي المرتقبة في الفترة الممتدة من 16 إلى غاية 18 يناير 2023، قام مجلس الهيئة باتخاذ القرارات الهامة التالية:

- دعوة القطاعات المعنية بالزيارة الميدانية لإعداد حالات عملية لعرضها أمام خبراء مجموعة العمل المالي؛
- العمل على تحسيس الجهات الفاعلة في المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأهمية احترام المعايير الدولية ذات الصلة وترجمتها إلى إجراءات ملموسة يتعين إدماجها في المخطط الاستراتيجي الخماسي للهيئة للفترة 2023-2027 وفي خطط عملها السنوية؛
- إعتماد نهج استباقي فيما يخص التقييم المتبادل، حيث أصبحت دورة التقييم تقام كل خمس سنوات بدل عشر؛
- تقاسم التجربة المغربية على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يخص تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقييم الوطني للمخاطر؛
- إنشاء لجنة مشتركة مكوَّنة من ممثلي الهيئة وبنك المغرب لدراسة كيفية تطوير الرقمنة بالهيئة من خلال تجربة هذه المؤسسة في هذا المجال.

3.1 المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027 وخطة العمل لسنة 2023

1.3.1 المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027

أظهرت التطوُّرات المسجلة خلال سنتي 2021 و 2022 والمتمثلة أساساً في تقوية وتحسين المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين نظام المعلومات الخاص بالهيئة وتعزيز رأسمالها البشري وقدراتها التقنية واللوجستية، أن الهيئة قد نجحت في تفعيل المقتضيات الجديدة التي تم إدخالها في القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه. وبهدف تحصين هذه المكتسبات، تبقى الهيئة ملتزمةً بالحفاظ على هذا النَّسق من التطور الإيجابي والإبقاء على هذه الوتيرة، وذلك عبر مواصلة بذل كافَّة الجهود في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً في ضوء تطورات الاتجاهات الجديدة والتكنولوجيات الناشئة في الجريمة المالية، وهو ما يضمن الاستمرار في الحفاظ على نزاهة وشفافية ومناعة النظامين الاقتصادي والمالي للمغرب، لاسيما فيما يتصل بمواجهة التهديدات الجديدة ومعالجة نقاط الضعف المرتبطة بمجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

ويُشكل تبني رؤيةٍ واضحة وبعيدة المدى اختياراً ذا أولويةٍ بالنسبة للهيئة، سيُمكِّنها من التطلُّع بكل ثقة إلى المستقبل في سياق دولي معقد ومتغير ومتعدد الأزمات والمخاطر الاقتصادية والمالية والبيئية.

في هذا السياق، اتخذت الهيئة من هذا الاختيار التزاماً وضعته في صلب اهتماماتها وضمن أولوياتها، انطلاقاً من المهام الموكولة إليها قانوناً كمنسقٍ وطني بين السُّلطات الحكومية ذات الصلة وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون.

وقد تجلَّى الوفاء بهذا الالتزام في اعتماد المخطط الاستراتيجي الخماسي للهيئة للفترة 2023-2027، الذي يُعدُّ بمثابة خارطة طريقٍ واضحة المعالم تستند إلى نهج استباقيٍّ يمثل استمراراً للإجراءات السَّابقة التي باشرتها الهيئة منذ سنة 2018.

وللإشارة، فقد كان المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027، موضوع مشاوراتٍ معمقة وواسعة النطاق مع المصالح الإدارية للهيئة وكذلك مع عدد من الفاعلين الخارجيين، بمن فيهم الشُّركاءُ الوطنيُّون الرئيسيُّون للهيئة.

ويرتكز هذا المخطط الاستراتيجي الخماسي على أربع أولويات استراتيجية، نوردها كما يلي:

الأولوية الاستراتيجية الأولى : تثمين وزيادة استغلال المعلومات المالية والمساهمة في تحقيق أولويات الشُّركاء الاستراتيجيين للهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدخل الهيئة حالياً مرحلةً جديدةً من تطورها، لا تتسم فقط بزيادة كمية وتحسُّن نوعية وجودة المعلومات المقدَّمة من طرف الهيئة للشُّركاء، بل بمساهمتها بشكل رئيسي في مجال الوقاية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر جعل التجارب والخبرات المُهمَّة التي طوَّرتهما وراكمتهما الهيئة، في خدمة كل الفاعلين في هذا المجال.

كما تتمتع الهيئة بموقع ودورٍ رئيسيين من داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يمكِّنها من تزويد سلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة بآخر المستجدات والاتجاهات الجديدة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السِّياق، تُواصل الهيئة تقاسم تجربتها وخبرتها مع شركائها، عبر تعزيز تبادل المعلومات المالية مع شركائها وإيلاءِ اهتمام خاص لنوعية وجودة المعلومات المقدَّمة لهم، وذلك بالاعتماد على التقدم المحرز على مستوى جودة وكفاءة التحقيقات المالية، التي يبقى الهدف الأسمى من ورائها هو التطبيق الأمثل لمقتضيات القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه.

الأولوية الاستراتيجية الثانية : الدعوة إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الوطنيين لتحقيق نتائج أكثر فعالية.

تتطلع الهيئة بكل عزم وجدية إلى تعزيز التعاون مع شركائها من القطاعين العام والخاص، خصوصاً وأن هذا التوجه يعكس إحدى المهام الاستراتيجية للهيئة وهي التعاون والتنسيق في مجال السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في هذا النطاق، تعمل الهيئة بالتعاون مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية بالجانب التشريعي والشركاء الآخرين في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضع رهن إشارتهم خبراتها التشغيلية والاستراتيجية في مجالها، من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا التظافر في جهود جميع الشركاء المعنيين يُمكِّن من تحقيق نتائج أكثر فعالية وتطوير مستمر للمنظومة الوطنية في هذا الشأن.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة : تعزيز إشعاع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية على الصعيد الدولي.

تكمن فعالية الهيئة الوطنية للمعلومات المالية في قدرتها على إقامة علاقات تنسيق وتعاون متينة وناجحة، ليس فقط مع شركائها الوطنيين فحسب، بل أيضًا مع شركائها الدوليين.

تُشكِّل جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانعكاساتها تهديدات كبرى على الصعيد الدولي، تتطلب حلولاً فعالة وذات بعد دولي، وهو ما يتأتَّى خصوصاً من خلال تعاون الهيئة مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية النظيرة، لاسيَّما عبر تبادل المعلومات وكذا عن طريق الدَّعم القوي الصادر عن المجموعات الدّولية المختصة في هذا الشأن كمجموعتي العمل المالي و"إيغمونت".

وفي هذا السياق، وبصفتها شريكًا دوليًّا ملتزماً بالوفاء بتعهداته، قامت الهيئة باتخاذ وتنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى المساهمة في الجهود الدولية الرَّامية إلى مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتطمح الهيئة من خلال هذه المبادرات إلى تعزيز علاقات العمل المتينة التي تجمعها مع وحدات المعلومات المالية الشَّريكة وزيادة تبادل الخبرات وتوقيع اتفاقيات شراكة جديدة مع شركائها، دون إغفال تحقيق الأثر المنتظر من هذه المجهودات والمتمثل في كبح جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتالي حماية الاقتصادات الوطنية للدول وضمان النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة : إعداد الهيئة للانخراط في محيط يتطور باستمرار.

يعرف القطاع المالي تطوراً مستمراً، حيث تلجأ المنظَّمات الإجرامية من أجل تنفيذ جرائمها إلى مخطَّطات أكثر تعقيدًا، مستغلةً في ذلك التطور التكنولوجي المطَّرد وعولمة الأسواق. ولمواكبة هذه الظروف الناشئة بالنسبة للمعلومات المالية، تعمل الهيئة بشكل دائم على تطوير قدراتها البشرية والمالية والتكنولوجية.

تعتبر الهيئة مؤسَّسةً موجهةً نحو المستقبل، تضطلع بدور مركزي من داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يتطلب، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتطوير نجاعة أدائها، توفير بيئة عمل ملائمة وموارد بشريةٍ مؤهَّلةً ودائمة التكوين والاطلاع على المستجدات القانونية والتقنية.

2.3.1 خطة عمل الهيئة لسنة 2023

قامت الهيئة بوضع خطة عمل برسم سنة 2023 وتقديمها خلال اجتماع مجلسها بتاريخ 10 نونبر 2022. وتتضمن خطة العمل هاته أربع توجهات استراتيجية، يمكن تقديمها كما يلي:

أ. تثمين واستغلال المعلومات المالية والمساهمة في تحقيق أولويات الشركاء الاستراتيجيين للهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الإجراءات المنصوص عليها في هذا الإطار إلى تقديم الأشخاص الخاضعين، كل حسب قطاع نشاطه، لتصاريح بالاشتباه عالية الجودة، وفقًا للشروط المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

فبالإضافة إلى تلبية مطالب وتوقعات الشركاء المعنيين، تصبو الهيئة من خلال هذه الإجراءات إلى تطوير التحليل التشغيلي والاستفادة المثلى من نتائجه والرفع من مستوى التحليل الاستراتيجي للكشف عن الاتجاهات الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات التشغيل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشكل رقم 1: أهداف التوجه الاستراتيجي الأول

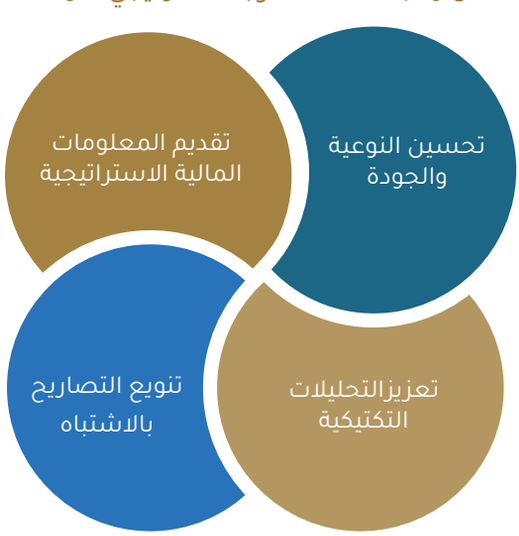

ب. الدعوة إلى التعاون مع الشركاء الوطنيين لتحقيق نتائج أكثر فعالية

يُعزِّز التوجُّه الاستراتيجي الثاني من دور الهيئة كمحور لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانطلاقاً من هذا الموقع ومن الدور الذي تلعبه، تضع الهيئة في صميم أولوياتها، استراتيجيةً تخصُّ السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشكل رقم 2: أهداف التوجه الاستراتيجي الثاني

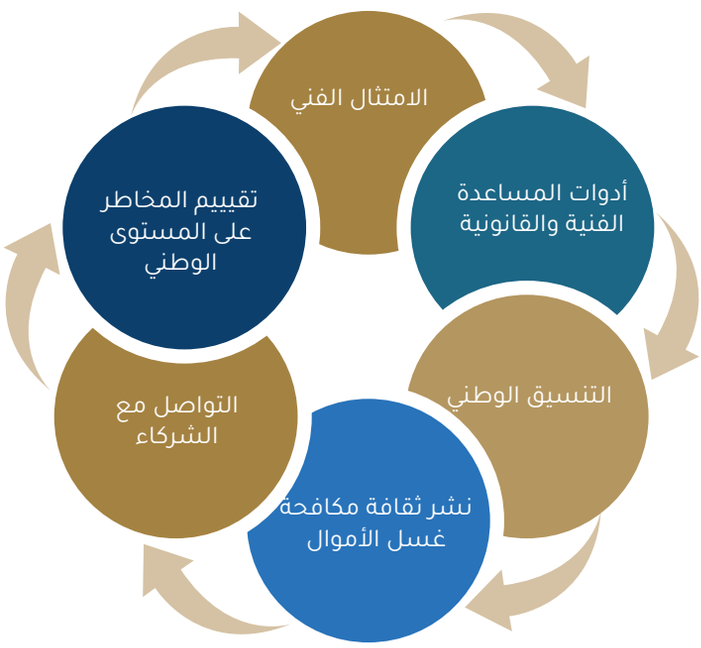

وتهدف الهيئة من خلال ذلك إلى تعزيز الشَّراكة مع القطاعات المسؤولة عن الجانب التشريعي، ومواصلة نشر ثقافة مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني وكذا، تكثيف التواصل مع الشركاء الوطنيين وتطوير الشراكات مع القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى هذه التدابير، تأخذ الهيئة بعين الاعتبار استنتاجات التقييم الوطني للمخاطر من أجل تحسين فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ت. تعزيز إشعاع الهيئة على الصعيد الدولي

يهدف التوجه الثالث إلى تعزيز مكانة الهيئة إقليمياً ودولياً. ونظراً لكون جرائم الأموال وتمويل الإرهاب ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية، فإن الهيئة تشارك إلى جانب نظيراتها الأجنبية وشركائها الدوليين في الجهود العالمية لمكافحة الأنشطة الدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل حماية سلامة النظام المالي للمملكة المغربية.

وحريٌّ بالذكر في هذا الإطار، أن الهيئة قد ترأست منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية للسنة الثانية على التَّوالي، كما ساهمت في المشروع الإقليمي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشاركت أيضاً في رئاسة مجموعة عمل السياسات والإجراءات التابعة لمجموعة "إيغمونت".

الشكل رقم 3: أهداف التوجه الاستراتيجي الثالث

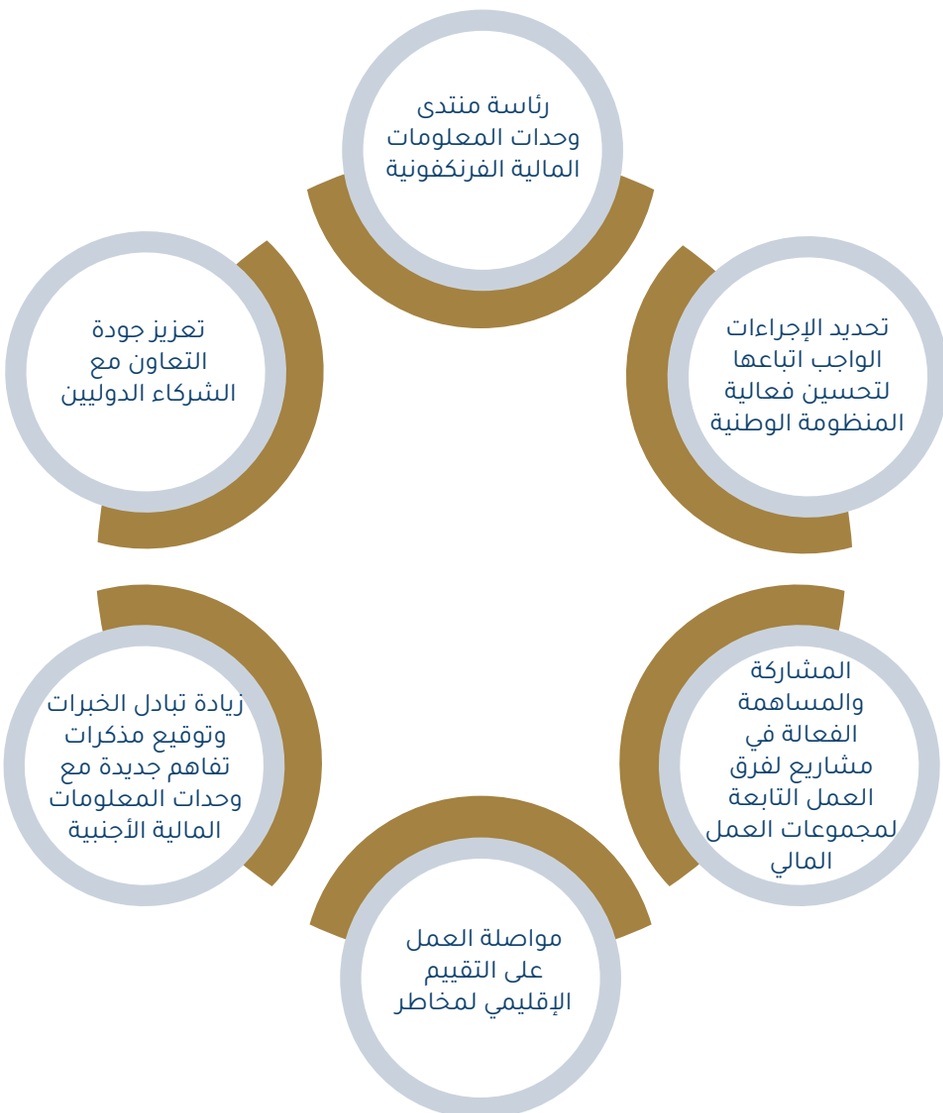

ث. إعداد الهيئة للانخراط في محيط يتطور باستمرار

يقتضي الهدف العام للتوجه الرابع الحرص على توفر الهيئة على الموارد والقدرات والبنيات التحتية التنظيمية اللازمة والكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التشغيلية المنوطة بها.

واعتباراً لمبادئها العامة التي تهدف إلى التميز المؤسساتي والتنظيمي، تولي الهيئة أهمية كبيرة للتدبير الفعال لمواردها البشرية والتكنولوجية والمالية والرفع من قدراتها ومهارات موظفيها، لاسيما في ظل توسيع اختصاصاتها وأنشطتها.

الشكل رقم 4: بعض أهداف التوجه الاستراتيجي الرابع

4.1 أهم المنجزات المحققة خلال الفترة 2018-2022

1.4.1 النظام القانوني للهيئة ومهامها العملياتية

أ. مراجعة النظام القانوني للهيئة وتعزيز مواردها

تميزت الفترة الخماسية 2018-2022 بمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة ومهامها وأنشطتها، كما تم تحديد صلاحيات الرئيس والمجلس. بالموازاة مع ذلك، تم تزويد الهيئة بتنظيم إداري جديد. على هذا الأساس، أصبحت الهيئة التي يشرف على تسييرها الرئيس تتكون من ثلاثة أقطاب وظيفية وقطبين للدعم وقسم للمراقبة الداخلية.

بالنسبة للموارد البشرية، فقد تمَّ، ضمن المخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027، اعتماد استراتيجية تمتد على نفس الفترة (2023-2027)، ترتكز حول الأهداف والإجراءات الرئيسية التالية:

- تعزيز الموارد البشرية للهيئة حيث انتقل عدد الموظفين من 26 إلى 51 موظفٍ أي بنسبة زيادة تساوي 96%؛
- مراجعة القرار المطبق على موظفي الهيئة من خلال تعديلين في سنتي 2021 و2022؛
- إعتماد إطار مرجعي للوظائف والمهارات؛
- مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بنشاطات الهيئة، من خلال إعداد هيكل تنظيمي جديد واعتماده؛
- إعتماد نظام داخلي جديد للهيئة؛
- تكثيف الأنشطة التكوينية والتحسيسية لفائدة مسؤولي وأطر وتقني الهيئة.

كما تم في شهر شتنبر 2021 الانتقال إلى المقر الجديد للهيئة، الذي يستجيب للمعايير الدولية والمتطلبات الأمنية في هذا المجال، حيث يتوفر على أحدث التجهيزات المادية والتقنية واللوجستية. وتجدر الإشارة في

هذا السياق، أن عصرنة مرافق المقر الجديد وتحديث تجهيزاته المكتبية، ترمي أساساً إلى تحسين وتجويد ظروف العمل وتمكين الموظفين من الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم بالفعالية والجودة المطلوبتين.

من جهة أخرى، تم اعتماد استراتيجية للهيئة خاصة بالتواصل والعمل على عصرنة هويتها البصرية طبقاً للخريطة البيانية (وسائل الاتصال، الموقع الإلكتروني المؤسساتي، إلى آخره.) وإنتاج وسائل جديدة ومتطورة للاتصال.

ولمواكبة هذه التطورات قامت الهيئة بتعزيز البنية التحتية الرقمية الخاصة بها واعتماد مخطط مديري معلوماتي من أجل عصرنة أنظمة المعلومات وتأمين سلامتها ورقمنة تدبير الموارد البشرية والملفات المحاسبية. كما أطلقت الهيئة ورشاً مهماً يتمثل في إعادة تصميم موقعها الإلكتروني المؤسساتي.

على مستوى التسيير الإداري والمالي، فقد تعززت الوسائل المالية للهيئة حيث تم تسجيل زيادة ملحوظة في الميزانية المخصصة لها بنسبة تقدر بـ 35% مع تطور إيجابي بنسبة 53% على مستوى ميزانية الاستثمار.

ومن جهة أخرى، نظمت الهيئة خلال سنة 2019 تظاهرة هامَّة احتفاءً بمرور عشر سنوات على تأسيسها حول موضوع "انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019".

ب. قيام الهيئة بمهامها التشغيلية

على مستوى الأنشطة التشغيلية للهيئة، تم تسجيل ارتفاع ملموس، وبوتيرة منتظمة، في عدد التصريحات بالاشتباه وطلبات المعلومات. وقد همَّ هذا المنحى التصاعدي القطاعين المالي وغير المالي على حد سواء. نتيجة لذلك، ارتفعت أعداد الإحالات على النيابات العامة والأبحاث المالية الموازية والأحكام والإدانات المتعلقة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية وجرائم تمويل الإرهاب.

ويعزى هذا التطور الإيجابي، أساساً، إلى العوامل التالية:

- تعزيز العلاقات مع الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاعين المالي وغير المالي، والرفع من جودة التصاريح بالاشتباه والمعلومات التي يتم طلبها بهذا الخصوص؛
- تعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء الوطنيين المعنيين في مجال التحقيقات والأبحاث؛
- تعزيز منظومة المواكبة بالنسبة للأشخاص الخاضعين وتكثيف أنشطة التكوين والتحسيس لفائدتهم؛
- إعداد دراسات استراتيجية جديدة وتقاسم نتائجها وخلاصاتها مع الشركاء الوطنيين المعنيين وكذا مع الأشخاص الخاضعين.

2.4.1 المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أ. مسلسل تقييم المنظومة الوطنية وتحسين درجات التزامها الفني وفعاليتها

قامت الهيئة، خلال شهر مارس 2018، بالإشراف على تنظيم الزيارة الميدانية التي قام بها خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقيام بمهام التنسيق عبر مختلف مراحل عملية التقييم المتبادل والمتابعة المعززة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه قد تم، فيما يخص "الالتزام الفني للمنظومة الوطنية " بمعايير مجموعة العمل المالي، تسجيل تطور واضح وإيجابي في هذا الجانب، حيث انتقل مستواه من 12 إلى 34 توصية من أصل 40 توصية، مع العلم أن جهود الملاءمة مع باقي التوصيات لازالت مستمرة.

وقد تحققت هذه النتائج عقب صدور القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وصدور المراسيم المتخذة لتطبيقه وتعميم العديد من المقررات والمذكرات التوجيهية والمناشير والدلائل الإرشادية من طرف الهيئة وباقي الشركاء الوطنيين.

في ظل هذا الزَّخَم، تمت الإشادة من طرف مجموعة العمل المالي ولجانها المتخصصة والشبكة الدولية، فيما يخص الإحدى عشرة (11) نتيجة المباشرة، بتحسن "مستوى الفعالية" الممنوح للمغرب بالنسبة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في ضوء هذه النتائج، حصلت بلادنا على اعتراف دولي بنجاعة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال والإرهاب وتمويله، موضوع النتيجة المباشرة التاسعة والتي حصل فيها المغرب على درجة "أساسي" وذلك منذ انطلاق الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل.

أما بالنسبة للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم اعتماد التقرير الأول لهذا التقييم على الصعيدين الوطني والقطاعي وكذا خطة العمل المرتبطة به في 2019. كما تم تحيين نتائجه في دجنبر 2021.

ب. التنسيق الوطني

تميزت الفترة الخماسية 2018-2022، بتعزيز التنسيق بين الهيئة وشركائها الوطنيين المعنيين من أجل الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالفعل، فإن خروج المغرب من مسلسل المتابعة كان رهيناً بتعبئة شاملة وانخراط فعَّال لجميع الشركاء الوطنيين الممثِّلين للسُّلطات الحكومية المعنية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة على الأشخاص الخاضعين في

القطاعين المالي وغير المالي. وقد تم في هذا الإطار، توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون. كما مكن هذا التنسيق من إنجاز العديد من المشاريع المهيكلة ذات البعد الوطني والتي ساهمت في تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى إثر تعزيز موقع الهيئة كمنسق وطني عَقِب مراجعة الإطار القانوني المنظم لها، تم الرفع من وتيرة عمليات التحسيس والمواكبة لفائدة القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص القطاع غير المالي، بتعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة.

ت. التعاون الدولي

تولَّت المملكة المغربية، ممثَّلة في الهيئة، مهام نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال سنتي 2020 و2021 ومهام رئاسة هذه المجموعة خلال سنة 2022.

كما تولَّت المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، الرئاسة المشتركة لفريق العمل الخاص بالمساعدة الفنية والتطبيقات، المنبثق عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وترأست الهيئة لسنتين متتاليتين منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية. كما تشارك بصفة منتظمة في الاجتماعات العامة ومختلف التظاهرات المنظَّمة من طرف مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة "إيغمونت"، وتسهر على تكثيف مساهمات المغرب في مختلف فرق العمل والاجتماعات وعمليات تقييم المنظومات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول الأعضاء في المجموعة.

وتربط الهيئة علاقات تعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشارك في أنشطة العديد من الشركاء الدوليين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إلى آخره.).

كما تعمل الهيئة على تقوية التعاون مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية النظيرة خاصة في مجال تبادل المعلومات. ولهذه الغاية قامت بالتوقيع على العديد من مذكرات تفاهم.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الهيئة في مشروع إقليمي حول" تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، كما وضعت خُبراءَ مُقيِّمينَ ومُراجعينَ رهن إشارة المجموعات الجهوية وفق نموذج مجموعة العمل المالي، وذلك في إطار التقييم المتبادل وتقارير المتابعة للدول الأعضاء.

تحقيق الأهداف الاستراتيجية:
الخروج من مسلسل المتابعة وتعزيز التعاون

2

2. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: الخروج من مسلسل المتابعة وتعزيز التعاون

1.2 تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي

خضع المغرب لعملية المراقبة المعزَّزة من قبل مجموعة العمل المالي بناءً على استنتاجات تقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية من قِبَل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعتمد في أبريل 2019.

هذا، وقد خضع المغرب للجولة الثانية من التقييم المتبادل منذ نهاية سنة 2017، بعد مراجعة معايير مجموعة العمل المالي في سنة 2012 والتي ركزت على بُعدَين لتقييم منظومات الدول في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهُما "الالتزام الفني" الذي يتم تقييمه من خلال 40 توصية و"مستوى الفعالية" التي يتم تقييمه على أساس إحدى عشرة (11) نتيجة مباشِرة.

وعقب انتهاء فترة الملاحظة في أكتوبر 2020، تم الاتفاق مع مجموعة العمل المالي في فبراير2021 على خطة عمل تهدف إلى معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها. وقد ارتكزت خطة العمل هاته، والتي أعربت المملكة المغربية عن التزامها السياسي الراسخ بتنفيذها في الآجال المحددة، أي نهاية شتنبر 2022، على عدة محاور وتدابير استراتيجية.

1.1.2 التدابير الرئيسية المنجزة في إطار تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي

عَقِب اعتماد خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي ولضمان تنفيذها في الآجال المحددة، تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة السيد رئيس الحكومة لمتابعة ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد خطط العمل المخصصة لكل قطاع. وتتمثل الإجراءات الرئيسية المنجزة في إطار تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي في الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وتبني نهج

قائم على المخاطر، ومواكبة الأشخاص الخاضعين، وإنشاء اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، واتخاذ سلطات إنفاذ القانون التدابير المناسبة للالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإحداث سجل المستفيدين الفعليين.

أ. الإصلاحات التشريعية والتنظيمية

أسفر الإصلاح عن اعتماد القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال خلال سنة 2021، وكذا النصوص التنظيمية الصادرة بتطبيقه.

بالإضافة إلى ذلك، عملت كل من الهيئة وسلطات الإشراف والمراقبة على تحديث نصوصها التنظيمية ودلائلها الإرشادية وفق مستجدات القانون رقم 43.05 كما تم تغييره وتتميمه.

وفي السياق ذاته، اتخذت سلطات الإشراف والمراقبة على قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، النصوص التنظيمية والتدابير اللازمة للالتزام بالمقتضيات الجديدة لهذا القانون.

فبالإضافة إلى التعديلات المتعلقة بقانون الجمارك والضرائب غير المباشرة لإدخال الالتزام القانوني بالتصريح عن الأوراق النقدية والسندات لحاملها عبر الحدود، اعتمدت جميع السلطات المعنية دوريات ودلائل، نذكر منها، على سبيل المثال، الدورية التي اعتمدتها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بشأن واجب اليقظة المطبق على تجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة وتجار العاديات والأعمال الفنية، والدورية التي اعتمدتها وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية بشكل مشترك بشأن واجب اليقظة المطبق على الكازينوهات والدورية المتعلقة بمراقبة المهن القانونية (العدول والموثقون والمحامون)، والدليل العملي الذي قامت وزارة العدل بتوزيعه والمتعلق بتنفيذ التزامات العناية الواجبة المطبقة على العدول والموثقين والمحامين.

ب. النهج القائم على المخاطر في صلب المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

على إثر الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المذكورة أعلاه وبناءً على نتائج التقييم الوطني للمخاطر، قامت الجهات المعنية من القطاعين المالي وغير المالي بتطبيق النهج القائم على المخاطر لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها والتخفيف من حدتها.

وللتذكير، فقد اعتمد المغرب تقريره الأول للتقييم الوطني للمخاطر في أبريل 2019، وذلك تحت إشراف من الهيئة بصفتها الجهة المكلفة بتنسيق أشغال هذا المشروع الوطني بموجب مقتضيات المادة 15 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال. كما تم اعتماد التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر في دجنبر 2021. وقد أولى التقرير الأخير اهتمامًا خاصًّا للمخاطر الناشئة الناتجة على الخصوص عن جائحة "كوفيد-19" والمترتبة عن التهديدات ونقاط الضعف التي يشكلها الأشخاص الاعتباريون والمنظمات غير الهادفة للربح وانتشار الأسلحة والأصول الافتراضية والجرائم الإلكترونية، وذلك التزامًا بمتطلبات مجموعة العمل المالي.

ومن المقرر إجراء تحيين ثالث لتقرير التقييم الوطني للمخاطر في نهاية عام 2023.

ت. الجهود المبذولة لتدريب ومواكبة الأشخاص الخاضعين

لضمان انخراط أفضل للأشخاص الخاضعين، ولاسيما من القطاع غير المالي، في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت سلطات الإشراف والمراقبة، بتعاون مع الهيئة واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، بتكثيف حملات التوعية والتكوين الموجهة إلى مختلف القطاعات والمهن المعنية. ويعد موضوع تطبيق العقوبات المالية والولوج إلى سجل المستفيد الفعلي واستخدام المعلومات التي يتضمنها، محورين أساسيين ودائمين في برنامج الأيام الدراسية التي يتم تخصيصها لفائدة المهنيين بهدف تعزيز الوعي بأهمية تحديد المستفيد الفعلي من الأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية في إطار شفافية النظام المالي.

من خلال هذه الجهود الكبيرة، تكون الهيئة قد أرست نهجاً تشاركيًّا فيما يتعلق بتنظيم دورات التدريب والتوعية لفائدة الأشخاص الخاضعين والجهات المعنية.

وقد أسفرت هذه المجهودات عن تسجيل نتائج إيجابية، تمثلت في التزام جميع الأشخاص الخاضعين من القطاع غير المالي بالتصريح للهيئة عن العمليات المشتبه في ارتباطها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أدَّى إلى تنوع مصادر التصاريح وعناصر الاشتباه والأنماط المستعملة، بالإضافة إلى تحسين جودة هذه التصاريح بالاشتباه.

ث. العقوبات المالية المستهدفة واللجنة المكلفة بتطبيقها

تم، بموجب مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، إنشاء اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وقد تم تنصيب أعضاء هذه اللجنة في يناير 2022، حيث باشرت عملها فور اعتماد نظامها الداخلي والقرارات التي توضح تدابير وإجراءات التطبيق.

وفي هذا الصدد، نشرت اللجنة الوطنية قائمتين وطنيتين، خلال سنة 2022، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373.

ج. الجهود المبذولة من طرف سلطات إنفاذ القانون

إتخذت سلطات إنفاذ القانون التدابير المناسبة للالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما اعتمدت السلطات القضائية الوسائل التقنية الحديثة في عملية رصد التبادلات في إطار التعاون الدولي وإدارتها وترتيبها حسب الأولويات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكثيف التحقيقات المالية الموازية، وتنظيم عدة ورشات عمل تدريبية من طرف الجهات المعنية لفائدة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية من أجل تحسين قدراتها في هذا المجال.

وفي نفس السياق، أصدرت الوزارة المكلفة بالداخلية دورية بشأن الوقاية من المخاطر المتصلة باستخدام المنظمات غير الهادفة للربح لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستكملت الدليل العملي المتعلق بـحماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال لغايات تمويل الإرهاب، الذي سبقت صياغته، حيث تم تضمين النهج القائم على المخاطر بناءً على نتائج تحيين التقييم الوطني للمخاطر. كما نظمت نفس الوزارة دورات تدريبية لفائدة هذه الفئة من الأشخاص الاعتباريين.

ح. السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية والترتيبات القانونية

يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تحديد المستفيد الفعلي للشركات المنشأة في المغرب والترتيبات القانونية. وعملاً بأحكام المادة 13.3 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وقَّعت الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية اتفاقاً مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، تم بموجبه تفويض إدارة السجل العمومي للمستفيدين الفعليين إلى هذا المكتب.

وبفضل الجهود التي تم بذلها من قبل مختلف الجهات المعنية في هذا الإطار، تم إنشاء بنية تحتية تقنية لجمع المعلومات ذات الصلة وإتاحتها للأشخاص الخاضعين والسلطات المعنية، تستجيب إلى المعايير الدولية المعمول بها.

2.2 التنسيق مع مجموعة العمل المالي والتحضير للزيارة الميدانية

خضع المغرب لعملية المتابعة المعززة في فبراير 2021. وهكذا، وفي نهاية السنة الأولى من هذه العملية، قدمت بلادنا إلى مجموعة العمل المالي ثلاثة تقارير متابعة معززة على النحو المنصوص عليه في إجراءات هذه المجموعة، بالإضافة إلى تقرير "نهاية فترة الملاحظة" الذي تم إرساله سابقاً في أكتوبر 2020.

وقد تم عرض التقدم المحرز فيما يخص تطبيق محاور خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي، خلال سنة 2022، في تقارير المتابعة المعززة وفي الاجتماعات المباشرة (وجهاً لوجه) التي تم عقدها بين السلطات المغربية وخبراء مجموعة العمل المالي، والتي كان آخرها، الاجتماع المباشر لشهر شتنبر 2022 في زامبيا، حيث ترأست الهيئة الوفد المغربي طوال هذه العملية، وذلك بصفتها المنسق الوطني في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عَقِب هذا الاجتماع، أكد الخبراء أن المغرب قد استكمل تنفيذ مختلف محاور خطة العمل في الآجال المحددة، وذلك اعتماداً على ما تمَّت الموافاة به في مختلف تقارير عملية المتابعة المعززة، وأوصوا بناءً على ذلك بإجراء زيارة ميدانية في يناير 2023 للتأكد من التنفيذ الفعلي للإجراءات المتخذة.

وللإشارة، فقد تم اعتماد توصية خاصة بالزيارة الميدانية للخبراء، في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عُقد بباريس في أكتوبر 2022، حيث تم تحديد شهر يناير 2023 كموعد لإجراء هذه الزيارة.

واستعداداً للزيارة الميدانية، نظَّمت الهيئة سلسلة من ورشات العمل وجلسات افتراضية لتأطير ومرافقة مختلف السلطات المعنية والأشخاص الخاضعين والجمعيات المهنية.

3.2 رئاسة المغرب لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1.3.2 أولويات المغرب خلال رئاسته لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمناسبة تولي المملكة المغربية رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووفقاً للقواعد المعمول بها في المجموعة، عرض رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية أولويات رئاسة المملكة المغربية للمجموعة برسم سنة 2022. وركزت المملكة المغربية في أولوياتها، على استكمال خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي واستدامة نتائجها وتوطيد أسس الحكامة الرشيدة داخل المجموعة وتحسين عمليات التقييم والمتابعة وتعزيز موقع المجموعة ومساهمتها في المشهد الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى عدد من الإجراءات المقترحة لتحسين تنظيم المجموعة وإدارتها الداخلية.

وقد استندت المملكة المغربية، في إطار وضع أولوياتها، إلى مقاربة تهدف إلى الاستفادة من التجربة التي راكمتها المجموعة، ومواصلة جهود الرؤساء السَّابقين في عملية إصلاحها وتطوير عملها.

وقد جعلت المجموعة من أهدافها أيضاً العمل مع مختلف شركائها، بما في ذلك البلدان الأعضاء والمراقبين والهيئات الإقليمية والدولية، لتوحيد الجهود المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما أكدت المملكة، في إطار أولويات رئاستها للمجموعة، على تعزيز دور هذه المجموعة وحضورها في مختلف الأنشطة والفعاليات الدولية. وأولت اهتماماً خاصّاً لتعزيز وتكثيف العلاقات والمشاركة بفعالية

في مختلف أنشطة الهيئات الدولية والإقليمية، نظراً لما لهذه المشاركات من أهمية خاصّة في توثيق العلاقات مع جهات دولية وإقليمية رائدة في هذا المجال مثل مجموعتي العمل المالي و"إيغمونت" والشركاء الدوليين الآخرين.

ويندرج هذا التوجه في إطار تنفيذ "توصيات الرباط" التي تمت صياغتها بمناسبة ورشة العمل حول التطبيقات التي نظمتها المملكة المغربية في سنة 2018، والتي أوصت بتوسيع قنوات التواصل والتنسيق مع المجموعات الإقليمية النظيرة، وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المشاريع ذات الصلة، وتعزيز الشراكة مع المراقبين.

وقد رسَّخت المملكة المغربية، وفقاً لأولويات الرئاسة، ثقافة الانفتاح على النُّظراء الإقليميين، والتي تجسدت في كثير من الأحيان في دعوة وحدات المعلومات المالية في المجموعات الإقليمية النظيرة لعرض تجاربها، ودعوة المجموعات الإقليمية على شاكلة مجموعة العمل المالي للمشاركة في الورشة الإقليمية المخصَّصة لإطلاق مشروع التقييم الإقليمي للمخاطر لعرض تجربتها في هذا المجال.

من جهة أخرى، وضعت الرئاسة المغربية ضمن أولوياتها تحسين عملية التقييم المتبادل والمتابعة، وكذا جودة التقارير المنشورة، وبهذا الخصوص أوْلَت المجموعة أهمية كبيرة لما يلي:

- وضع سياسة لتدريب المقـيِّمين؛
- تعزيز دورها في دعم ومساعدة الدول التي يجري تقييم منظوماتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- مواكبة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة للخروج من هذا المسلسل؛
- مواصلة الجهود لتحسين جودة التقارير واتساقها من خلال رصد التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه عملية التقييم ، من أجل اقتراح توصيات مناسبة لمعالجتها وتجنبها في المراحل المستقبلية.

كما ترأس رئيس المجموعة، اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلي الدولتين اللتين كانتا مقبلتين على عملية التقييم المتبادل (وهما دولتي العراق والسودان) وذلك بحضور السلطات المعنية، بهدف تحسيس هذه السلطات بأهمية العملية وبضرورة الانخراط الإيجابي لكل المتدخلين لضمان نجاحها.

وقد واصلت المجموعة، برئاسة المغرب، تنظيم ورشات عمل تدريبية لإعداد ومواكبة هاتين الدولتين لإنجاح عملية التقييم المتبادل.

ومن أهم المشاريع المهيكِلة التي تم وضعها ضمن أولويات الرئاسة، مشروع "تقييم إقليمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وفي هذا الشأن، وعلى هامش الاجتماع العام الخامس والثلاثين للمجموعة، نظَّم المغرب بالرباط، في 23 نونبر 2022، بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورشةً إقليميةً لإطلاق المشروع.

وفي سياق المستجدات الإقليمية والدولية، تم تحديد عدد من الأولويات الموضوعاتية التي تم إيلاؤها اهتماماً خاصاً، نلخصها فيما يلي:

- تعزيز التعاون بين وحدات المعلومات المالية للدُّول الأعضاء في المجموعة والسلطات المعنية بمكافحة الفساد. وقد نوقش هذا الموضوع في "منتدى وحدات المعلومات المالية" الذي عُقِد برئاسة المغرب؛
- دراسة موضوع الأصول الافتراضية لمساعدة البلدان على الامتثال للمتطلبات الجديدة للتوصية رقم 15 لمجموعة العمل المالي في صيغتها المعدلة؛
- تحيين الدراسة المتعلقة بموضوع "الوقف" التي أنجزتها المجموعة سنة 2015، لدعم أعضائها للأخذ بعين الاعتبار التعديلات المدرجة على التوصية رقم 25 لمجموعة العمل المالي المتعلقة بهذا القطاع؛
- التركيز على دور القطاع الخاص فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشجيع الشراكة والتعاون معه، اعترافًا بدوره الهام في تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي.

أ. رئاسة أجهزة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ترأس المغرب، بصفته رئيساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برسم سنة 2022، الاجتماعين العامَّيْن، الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين، اللذين عقدتهما المجموعة خلال سنة 2022. كما ترأس المغرب أيضاً اجتماعات اللجنة الاستشارية واجتماعات منتدى وحدات المعلومات المالية.

أولاً: رئاسة الجلسات العامة

وفقاً للإجراءات والنصوص التنظيمية للمجموعة، استضافت المملكة المغربية باعتبارها بلد الرئاسة، الاجتماع العام الخامس والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تم عقده بالرباط يومي 24 و25 نونبر 2022. علماً بأن الاجتماع العام الرابع والثلاثين للمجموعة قد تم عقده في ماي 2022 في مملكة البحرين، بلد مقر المجموعة.

وقد حضر هذين الاجتماعين العامَّين خبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمثلون 21 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعضاء في المجموعة، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف الدول والمنظمات الدولية التي تحمل صفة مراقب لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومملكة إسبانيا وأستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة العمل المالي ومجموعة "إيغمونت" ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة الدولية للجمارك وصندوق النقد العربي ومجموعة العمل المالي الأوروبية الآسيوية ومنظمة الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والاتحاد الروسي).

• رئاسة الاجتماع العام الرابع والثلاثين للمجموعة

عُقِد الاجتماع العام الرابع والثلاثون للمجموعة بالمنامة يومي 24 و25 ماي 2022. وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عدة بنود، من أهمها دراسة تقرير المتابعة المعززة الثالث للمملكة المغربية، مع طلب إعادة تقييم درجة الالتزام لثلاث عشرة توصية بهدف تحسين درجة تصنيفها.

وللإشارة، فقد تم على هامش هذا الاجتماع العام، عقد اجتماعات عن بُعد لفرق العمل التابعة للمجموعة في الفترة الممتدة من 15 إلى 19 ماي 2022، بما في ذلك اجتماع فريق التقييم المتبادل الذي ناقش، في 16 ماي 2022، تقرير المتابعة المعززة الثالث لمنظومة المملكة المغربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• تنظيم الاجتماع العام الخامس والثلاثين للمجموعة

اتَّسم الاجتماع العام الخامس والثلاثون الذي تم عقده بالرباط يومي 24 و25 نونبر 2022، بأهمية المواضيع المدرجة في جدول أعماله. والتي تعلقت بمختلف أنشطة المجموعة، فضلاً عن اعتماد عددٍ من القرارات حول مواضيع ذات أهمية استراتيجية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن بين المواضيع الرئيسية ذات الأهمية الاستراتيجية التي تناولها الاجتماع العام الخامس والثلاثون، ما يلي:

- إستعراض التقرير الأول حول خطة العمل للرفع من فعالية المجموعة في إطار متابعة المملكة المغربية من طرف مجموعة العمل المالي؛
- مناقشة تعديل النصوص التنظيمية للمجموعة وخصوصاً مذكرة التفاهم والنظام الداخلي؛
- إعتماد التعديلات المقترحة على إجراءات المجموعة لعملية التقييم المتبادل والمتابعة للجولة الثانية؛
- وضع خطة التدريب والمساعدات الفنية لسنة 2023؛
- إعتماد تقرير التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"؛
- المصادقة على إنجاز مشروع تطبيقات جديد حول "غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح عبر الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛
- البدء في تنفيذ التدابير التدريجية، المعتمدة في الاجتماع العام الرابع والثلاثين المنعقد في ماي 2022 برئاسة المملكة المغربية، في حق الدول الأعضاء المتأخرة في أداء مساهماتها المالية في ميزانية المجموعة.

أما فيما يتعلق بالتسيير والتدبير الداخلي للمجموعة، تناول الاجتماع العام عدة مواضيع، منها ما يلي:

- الأداء المالي للمجموعة وآخر الأنشطة خلال سنة 2022؛
- تعيين مدقق حسابات خارجي للفترة 2022-2026؛
- إعتماد خطة عمل المجموعة لسنة 2023.

وقد عُقد على هامش الاجتماع العام، اجتماعات فُرق العمل عن بُعد، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 17 نونبر 2022. ويتعلق الأمر بالخصوص باجتماع "اللجنة الاستشارية" واجتماع "منتدى وحدات المعلومات المالية" التي ترأسها المغرب بصفته رئيساً للمجموعة، بالإضافة إلى اجتماعات "فريق عمل التقييم المتبادل" و"فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات" وفريق "عمل لجنة المخاطر" و"فريق عمل منتدى خبراء مكافحة الإرهاب". واستعرض الاجتماع العام تقارير هذه الاجتماعات وصادق عليها.

وفي إطار تنزيل إحدى الأولويات الاستراتيجية لرئاسة المملكة المغربية، التي تتجلَّى في مشروع "التَّقييم الإقليمي للمخاطر في المنطقة"، نظَّمت المملكة المغربية، على هامش الاجتماع العام، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورشة عمل إقليمية بالرباط حول "التقييم الإقليمي لمخاطر تمويل الإرهاب" بتاريخ 23 نونبر 2022. وقد حضر هذه الورشة خبراء من الدول الأعضاء وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية ومجموعات إقليمية على شاكلة مجموعة العمل المالي، والذين عرضوا تجاربهم في مجال تقييم المخاطر على الصعيد الإقليمي.

علاوةً على ذلك، شهد الاجتماع العام منح جائزة "أفضل حالة عملية لعام 2022" في إطار أول دورة من المسابقة، يتم تنظيمها من طرف المجموعة تحت رئاسة المملكة المغربية.

كما تم التطرق إلى عدد من المواضيع المتعلقة باستراتيجية المجموعة وخطة عملها، بالإضافة إلى قضايا إدارية وتنظيمية، يندرج بعضها ضمن أولويات رئاسة المملكة المغربية.

وشكل هذا الاجتماع العام مناسبةً للوقوف على الجهود التي بذلتها المملكة والتقدم الكبير الذي تم إحرازه من خلال التعبئة الوطنية والتنسيق والتعاون بين جميع الفاعلين المعنيين.

كما ساهم التنظيم الناجح لهذا الحدث في تعزيز مكانة بلادنا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وشكل فرصةً للتأكيد على الالتزام السياسي الراسخ للمغرب وعزمه على مواصلة انخراطه بكل جدية في جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ثانياً: رئاسة اجتماعات اللجنة الاستشارية للمجموعة

يتمثل دور اللجنة الاستشارية في مساعدة الرئاسة والتحضير لأعمال الاجتماع العام. وتتألف اللجنة من رئيس المجموعة ونائبه والرئيس المنتهية ولايته الذي تمت إضافته إلى لائحة أعضاء اللجنة، بناءً على اقتراح من المملكة المغربية، وذلك لضمان استفادة المجموعة من الخبرة التي راكمها هذا الأخير في هذا المنصب وحفاظاً على استمرارية السياسات والإجراءات المتخذة فيم يخص عمل اللجنة. ويجوز للأعضاء الثلاثة (الرئيس ونائبه والرئيس المنتهية ولايته) أن يستندوا إلى مساعدة عضو آخر يختارونه في اجتماعات اللجنة.

وتتعهد اللجنة الاستشارية بالتحضير للاجتماع العام حيث تَعقِد، لهذا الغرض، جلسة عملٍ واحدة على الأقل قبل كل اجتماع عامٍّ وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويناقش أعضاء اللجنة مختلف بنود جدول الأعمال بهدف تيسير عمل الاجتماع العام واتخاذ القرارات.

تميز اجتماعا اللجنة الاستشارية لسنة 2022، برئاسة المملكة المغربية، ببحث عدد من النقاط المهمة. فبالإضافة إلى الوثائق التي قدمتها "سكرتارية" المجموعة فيما يتعلق بالأداء المالي للمجموعة لسنة 2021 والميزانية المؤقتة لسنة 2023، شهد الاجتماع الأول للَّجنة الاستشارية ولأول مرة تطبيقاً لأحكام النظام الداخلي المُعدَّل، قيام الرئيس المنتهية ولايته بتقييم أداء "السكرتير" التنفيذي للمجموعة خلال سنة 2021.

علاوةً على ذلك، ناقشت اللجنة آخر التطورات المتعلقة بتحسين فعالية المجموعة في سياق المتابعة من طرف مجموعة العمل المالي، ومشروع تعديل مذكرة التفاهم الخاصة بالمجموعة بهدف ملاءمتها مع النظام الداخلي المعدَّل ومراجعة إجراءات التقييم المتبادل والمتابعة الخاصة بالمجموعة.

وقد اقتضت طبيعة المواضيع التي تمت مناقشتها في اجتماعات اللجنة برئاسة المغرب، بذل جهود للتنسيق والتشاور وتقريب المواقف بين مختلف الجهات المعنية، وهو ما مثَّل أحد النجاحات الكبيرة التي حققتها المملكة المغربية خلال رئاستها للمجموعة. الأمر الذي أشادت به الدول الأعضاء وكذا المراقبون.

ثالثاً : رئاسة المغرب لمنتدى وحدات المعلومات المالية بالمجموعة

وفقاً لإجراءات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترأس رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، الاجتماعين الثاني والعشرين (22) والثالث والعشرين (23) لمنتدى وحدات المعلومات المالية برسم سنة 2022.

يعتبر هذا المنتدى إطاراً للتقاسم والتبادل بشأن أفضل الممارسات وآليات تطوير وبناء قدرات وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء. كما يهدف أيضاً إلى تشجيع ومتابعة عملية الانضمام إلى مجموعة "إيغمونت" والتعاون معها. وفي هذا الإطار، استقبل المنتدى، "السكرتير" التنفيذي لمجموعة "إيغمونت"، الذي سلَّط الضَّوء على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى مجموعة "إيغمونت"، وهو ما بَرَّر إدراج هدف استراتيجي محدد للمنطقة في خطة عمل هذه المجموعة للفترة 2022-2027.

وتهدف مجموعة "إيغمونت" من ذلك، إلى دعم وحدات المعلومات المالية غير المنخرطة فيها ومساعدتها على الالتزام بمتطلبات العضوية، في أفق تحقيق انضمام جميع وحدات المعلومات المالية في المنطقة إليها خلال الفترة المستقبلية 2023-2027.

ومن المتوقع أن يساعد انخراط وحدات المعلومات المالية في مجموعة "إيغمونت" على بناء قدرات هذه الوحدات واستفادتها من عدد من الامتيازات، لاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات المالية من خلال قناة الاتصال الآمنة للمجموعة، المخصصة للتواصل بين وحدات المعلومات المالية الأعضاء في المجموعة، فضلاً عن استخدام منصة التعلم الإلكتروني والاستفادة من التكوين المستمر.

فضلاً عن ذلك، وفي إطار الانفتاح على تجارب وحدات المعلومات المالية من خارج مجموعة "إيغمونت"، تمت دعوة وحدة المعلومات المالية لدولة تشاد لعرض تجربتها على أعضاء المنتدى خلال اجتماعه (22) الثاني والعشرين. كما قدمت وحدة المعلومات المالية لدولة السنيغال خلال الاجتماع (23) الثالث والعشرين للمنتدى تجربتها في مجال التنسيق الوطني.

كما ركزت اجتماعات المنتدى على العديد من المواضيع، وخاصة على إحدى أولويات رئاسة المملكة المغربية، وهي التنسيق بين وحدات المعلومات المالية والسلطات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الفساد، وتبادل التجارب الناجحة لوحدات المعلومات المالية، من خلال تقديم حالات عملية وعروض حول التكنولوجيات الحديثة وأهميتها في عمل وحدات المعلومات المالية.

من جهة أخرى، تميزت الرئاسة المغربية لمنتدى وحدات المعلومات المالية باعتماد خطة تحسين المنتدى وإطلاق أول نسخة من مسابقة اختيار أفضل حالة عملية لسنة 2022، وذلك تنزيلاً لقرار الاجتماع العام الرابع والثلاثين بهذا الخصوص.

المعلومات المالية:
تعزيز الفعالية التشغيلية

3

3. المعلومات المالية: تعزيز الفعالية التشغيلية

شهدت سنة 2022 تحسُّناً ملحوظاً في المؤشرات التشغيلية للهيئة بفضل الإجراءات التي قامت بها هذه الأخيرة والجهود المبذولة في هذا الباب وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى غرار سنة 2021، ارتفع عدد الملفات التي تمت معالجتها من طرف الهيئة بشكل كبير، مما يؤكِّد مرة أخرى على القيمة المضافة التي يُضفيها تعزيز التعاون مع سلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة. أما على مستوى المواكبة، فقد استمر، وبوتيرة منتظمة، تنظيم أنشطة التدريب والدعم لفائدة الأشخاص الخاضعين وغيرهم من شركاء الهيئة على الصعيدين الوطني والدولي.

1.3 معالجة المعلومات المالية: التطور الإجمالي للمؤشرات خلال سنة 2022

تشكل معالجة المعلومات المالية النشاط الأساسي للهيئة، حيث تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنها تمكن من توفير معلومات متقاطعة عن حالات الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُسلط الضَّوء على الاتجاهات والتقنيات في مجال الجرائم المالية.

وقد عرفت سنة 2022 تطوراً كبيراً في المؤشرات التشغيلية، على النحو التالي:

- إرتفاع عدد التصاريح بالاشتباه، بنسبة 52,77%؛
- إرتفاع، بنسبة 53,83%، لعدد الطلبات الواردة من سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات المالية الموازية؛
- إرتفاع عدد الإحالات على النيابة العامة، بنسبة 26%.

ويأتي هذا التقدم المسجَّل تتويجاً للجهود التي بذلتها الهيئة لتعزيز أنشطتها التشغيلية، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والأشخاص الخاضعين.

2.3 النشاط التشغيلي للهيئة خلال سنة 2022

1.2.3 على الصعيد الوطني

يتمثل النشاط التشغيلي للهيئة على الصعيد الوطني، على وجه الخصوص، في تلقي التصاريح بالاشتباه والتصاريح التلقائية ومعالجتها، وإجراء تحقيقات مالية موازية، وإحالة الملفات التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على النيابة العامة.

وتسلط، الأرقام والمعطيات التَّالية، الضَّوء على التقدم الكبير المحرز فيما يخص النشاط التشغيلي للهيئة، على المستوى الوطني، خلال سنة 2022.

أ. التطور الإجمالي لعدد التصاريح بالاشتباه

تلقت الهيئة، خلال سنة 2022، ما مجموعه 5.208 تصريحاً بالاشتباه تتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويوضح المبيان التالي، التطور السنوي لعدد التصاريح بالاشتباه التي وردت على الهيئة خلال الفترة 2018-2022، كما يلي:

مبيان رقم 1: التطور السنوي لعدد التصاريح بالاشتباه الواردة على الهيئة خلال الفترة 2018-2022

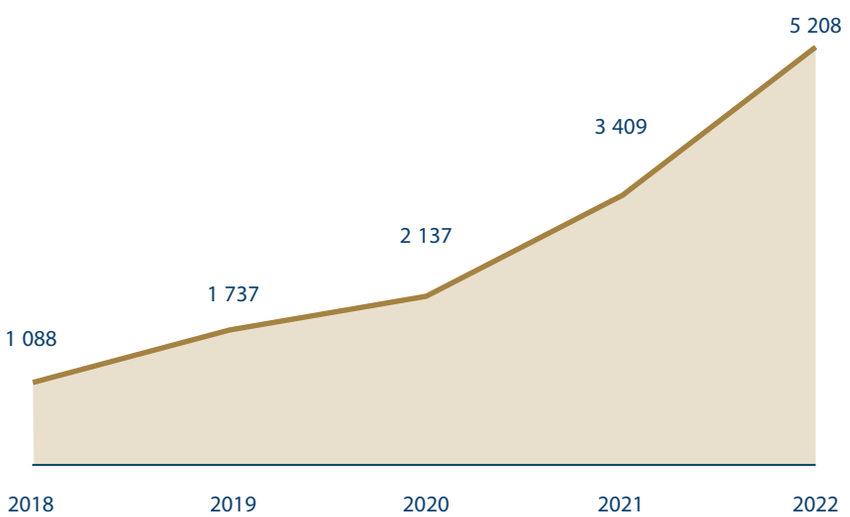

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، فقد ارتفع عدد التصاريح بالاشتباه الواردة على الهيئة في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسبة +52,77%. وتعزى الزيادة في عدد التصاريح بالاشتباه إلى إنشاء تغذية عكسية مستمرة بين الهيئة وسلطات الإشراف والمراقبة، وكذا بين الهيئة والأشخاص الخاضعين.

وخلال سنة 2022، واصلت الهيئة حملاتها لمواكبة الأشخاص الخاضعين، وذلك من خلال عقد ورشات عمل تدريبية واجتماعات متعددة الأطراف بالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة، أو بشكل ثنائي مع الأشخاص الخاضعين.

ب. تطور عدد التصاريح بالاشتباه حسب طبيعة الاشتباه

تلقت الهيئة، خلال سنة 2022، ما مجموعه 5.171 تصريحًا بالاشتباه مرتبطًا بغسل الأموال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة + 53,76% مقارنة بسنة 2021. أما بالنسبة للتصاريح المتعلقة بتمويل الإرهاب، فقد تلقت الهيئة 37 تصريحا بالاشتباه.

ويوضح الشَّكل أسفله، تطور عدد التصاريح بالاشتباه، المرتبطة بغسل الأموال، والتي عرفت تطوراً ملحوظا خلال الفترة 2018-2022:

مبيان رقم 2: تطور عدد التصاريح المرتبطة بغسل الأموال خلال الفترة 2018-2022

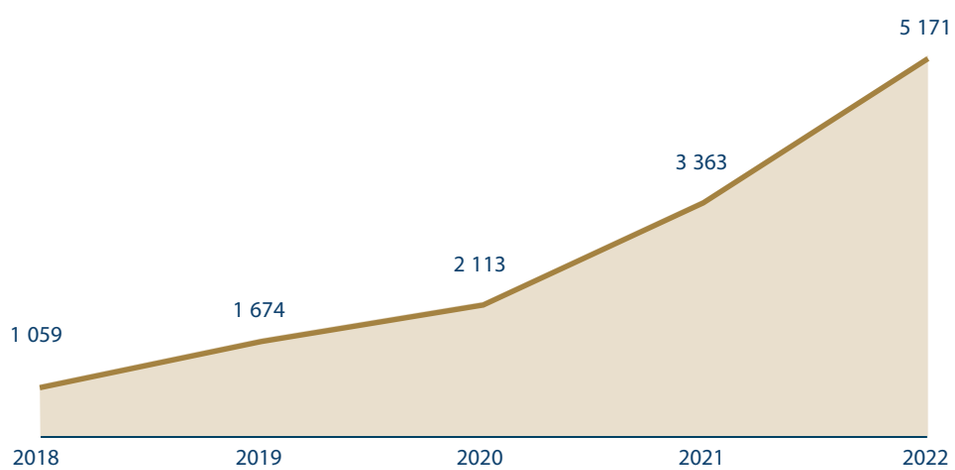

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن عدد التصاريح بالاشتباه المرتبطة بغسل الأموال قد عرف تطوراً مهماً خلال الفترة 2018-2022، حيث انتقل من 1.059 تصريحاً بالاشتباه تم تلقيه في سنة 2018 إلى 5.171 تصريحاً بالاشتباه سجل في سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 388%. ويعكس هذا الارتفاع الكبير لعدد التصاريح، الجهود التي تبذلها الهيئة مع شركائها من القطاعين المالي وغير المالي وكل الفاعلين من داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تمثلت خلال سنة 2022، في عقد الهيئة لاجتماعات دورية للمواكبة والتغذية العكسية مع الأشخاص الخاضعين من القطاعين المالي وغير المالي، بتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة.

وللإشارة، فقد تكلَّلت هذه الجهود بالرفع من جودة التصاريح بالاشتباه، الواردة على الهيئة وحجمها وتنوعها، وتقليص مدة الاستجابة لطلبات المعلومات، وخفض عدد الاختلالات التقنية المسجلة، بالإضافة إلى الكشف عن الاتجاهات والأنماط الجديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب المسجلة خلال نفس السنة، وهو ما يبرز الفائدة من هذه الاجتماعات وأثرها الإيجابي في تعزيز فعالية أداء المنظومة الوطنية ككل.

ت. أهم المزودين بالتصاريح بالاشتباه

إحتل القطاع البنكي المرتبة الأولى بين المزودين بالتصاريح بالاشتباه لسنة 2022. حيث مثل هذا القطاع نسبة 34,4% من مجموع التصاريح بالاشتباه التي تلقتها الهيئة.

أما بالنسبة لمؤسسات الأداء (خدمات الدفع وتحويل الأموال)، فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة بلغت 29,7% من مجموع التصاريح بالاشتباه التي تلقتها الهيئة خلال سنة 2022.

وتجدر الإشارة، إلى أن سنة 2022، قد تميزت بالتزام القطاع غير المالي بعملية التصريح بالاشتباه. وعليه، فقد سجلت نفس السنة تلقي تصاريح بالاشتباه من طرف جميع "المهن والأعمال غير المالية الخاضعة"، وهو ما يدل على فعالية حملات التدريب والتوعية التي استفاد منها هذا القطاع.

ث. التنسيق مع الشركاء الوطنيين

يعتبر التنسيق مع الشركاء الوطنيين من أهم الركائز التي ينبني عليها نشاط الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. وفي هذا الإطار، تتلقى الهيئة عدداً من المعلومات المالية التي توفرها (أ) التصاريح التلقائية الوطنية الواردة عليها أو تلك التي يتم الحصول عليها بناءً على (ب) طلبات المعلومات التي تُصدرها الهيئة إلى شركائها بهدف إثراء الملفات.

- **التصاريح التلقائية الوطنية الواردة على الهيئة**

حددت المادة 22 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، آليات تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتغذية قاعدة بيانات الهيئة، ولاسيما من خلال:

1- التصريح للهيئة عن الحالات المرتبطة بـغسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف الأشخاص غير الخاضعين، إلى جانب الأشخاص الخاضعين، مما يسمح بإثراء قاعدة بيانات الهيئة وتمكينها من تنسيق المعلومات والتحقق منها؛

2- توفير المعلومات، اللازمة لإثراء الملفات قيد التحليل، التي تطلبها الهيئة من أجل اتخاذ قرارات بناءً على معلومات موثوقة وكافية.

وقد تلقت الهيئة، خلال سنة 2022، ما مجموعه 40 تصريحاً تلقائياً من الشركاء الوطنيين، وهو ما يمثل زيادة تساوي 81,81% مقارنة بالسنة الفارطة (2021).

ويقدم المبيان التالي التطور السنوي لعدد التصاريح التلقائية الوطنية خلال الفترة 2018-2022، كما يلي:

مبيان رقم 3: التطور السنوي لعدد التصاريح التلقائية الوطنية الواردة على الهيئة خلال الفترة 2018-2022

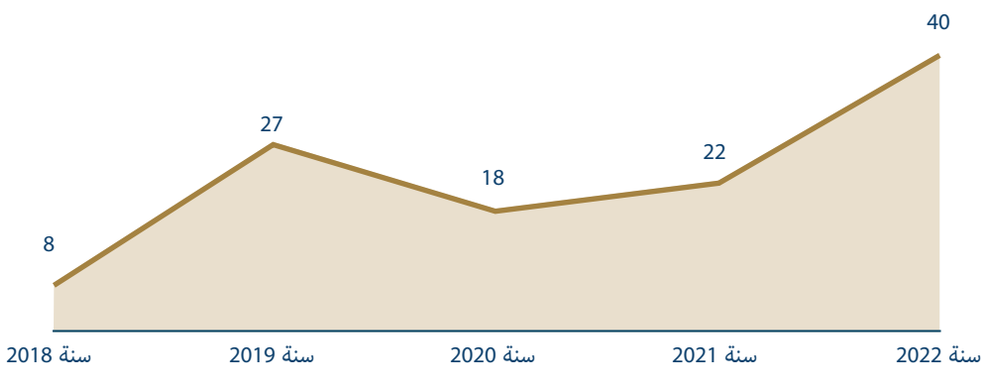

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

بالنسبة للفترة 2018-2022، يمكن اعتبار رئاسة النيابة العامة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وكذا مكتب الصرف، كأهم مزودي الهيئة بالتصاريح التلقائية، كما يوضح ذلك الرسم البياني التالي المتعلق بالعدد الإجمالي للتصاريح التلقائية، حسب الشركاء الوطنيين:

مبيان رقم 4: توزيع العدد الإجمالي للتصاريح التلقائية حسب الشركاء الوطنيين بالنسبة للفترة 2018-2022

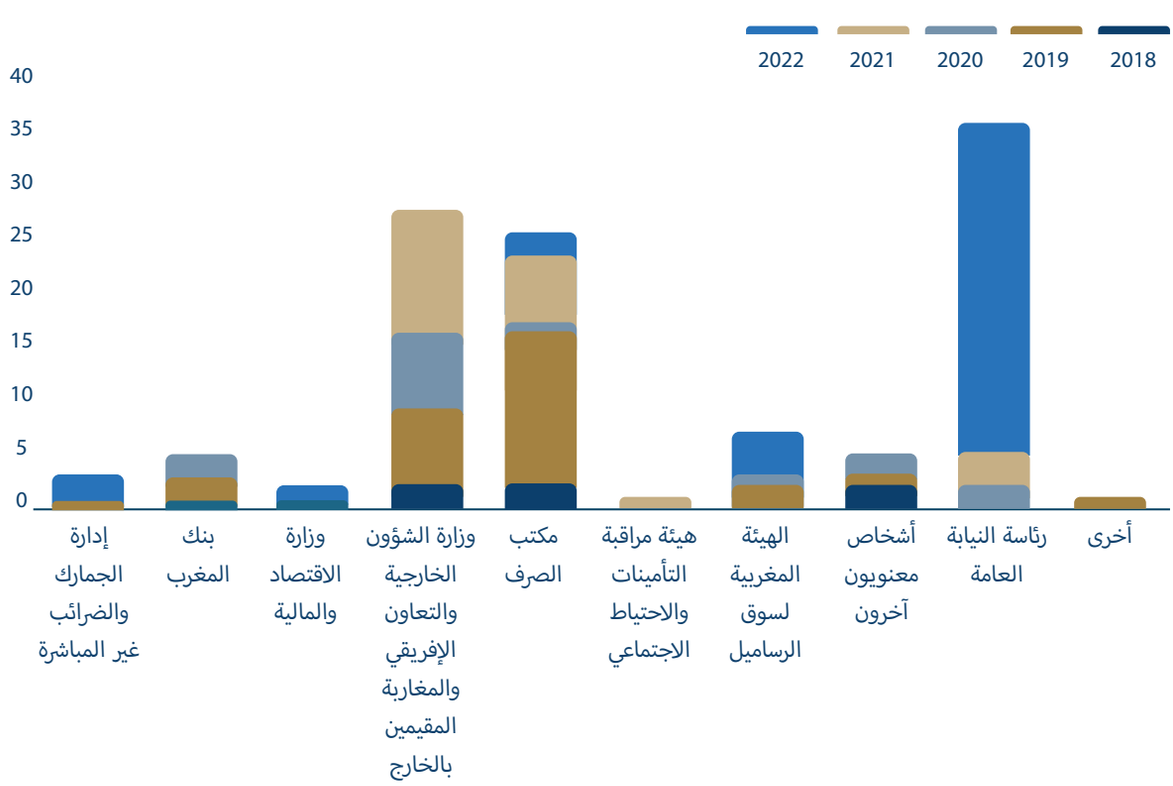

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

بالاعتماد على المعطيات المقدمة في المبيان أعلاه، يتبين أن رئاسة النيابة العامة، قد استحوذت خلال الفترة 2018-2022، إلى جانب وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ومكتب الصرف، على النصيب الأكبر من مجموع عدد التصاريح التلقائية المسجَّلة خلال الخمس سنوات الماضية بـنسبٍ تقدر بـ 32% و24% 23% تِباعاً.

مبيان رقم 5: التطور السنوي لعدد التصاريح التلقائية بالنسبة للفترة 2018-2022 حسب الشركاء الوطنيين

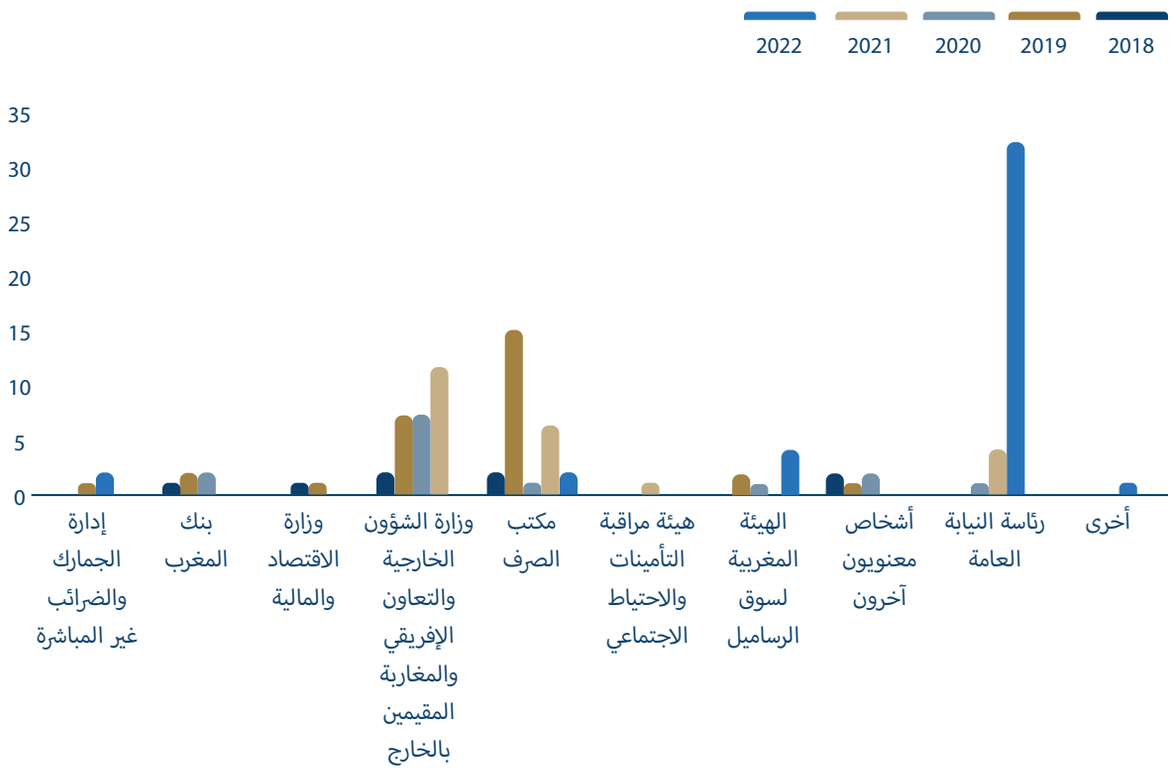

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

يتبين من خلال قراءة معطيات المبيان أعلاه، الخاصة بالتطور السنوي لعدد التصاريح التلقائية، أن سنة 2022، قد عرفت، مقارنةً مع باقي السنوات الأخرى، ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً بالنسبة لعدد التصاريح التلقائية التي قامت بها النيابة العامة، في حين أن التصاريح التلقائية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج قد عرفت أقوى ارتفاع لها في سنة 2021.

أما فيما يخص مكتب الصرف، فتبقى سنة 2019، هي الفترة الأبرز التي تلقت خلالها الهيئة أكبر عدد من التصاريح التلقائية، التي قام بها المكتب، مقارنة مع السنوات الأخرى من الفترة المعنية (2018- 2022).

مبيان رقم 6: عدد التصاريح التلقائية بالنسبة لسنة 2022 حسب الشركاء الوطنيين للهيئة

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

• طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

ترسل الهيئة طلبات معلومات إلى الشركاء المعنيين من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحليل الملفات ودراستها. وفي هذا الصدد، بلغ عدد طلبات المعلومات المرسلة خلال سنة 2022 ما مجموعه 86 طلباً، موزعةً على النحو التالي:

- 42% تم إرسالها إلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- 28% إلى الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص؛
- 24% إلى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- 5% إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- 1% إلى مكتب الصرف.

ويقدم المبيان التالي توزيع هذه الطلبات خلال الفترة سنة 2022، كما يلي:

مبيان رقم 7: توزيع عدد طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء بموجب مقتضيات المادة 22، خلال سنة 2022

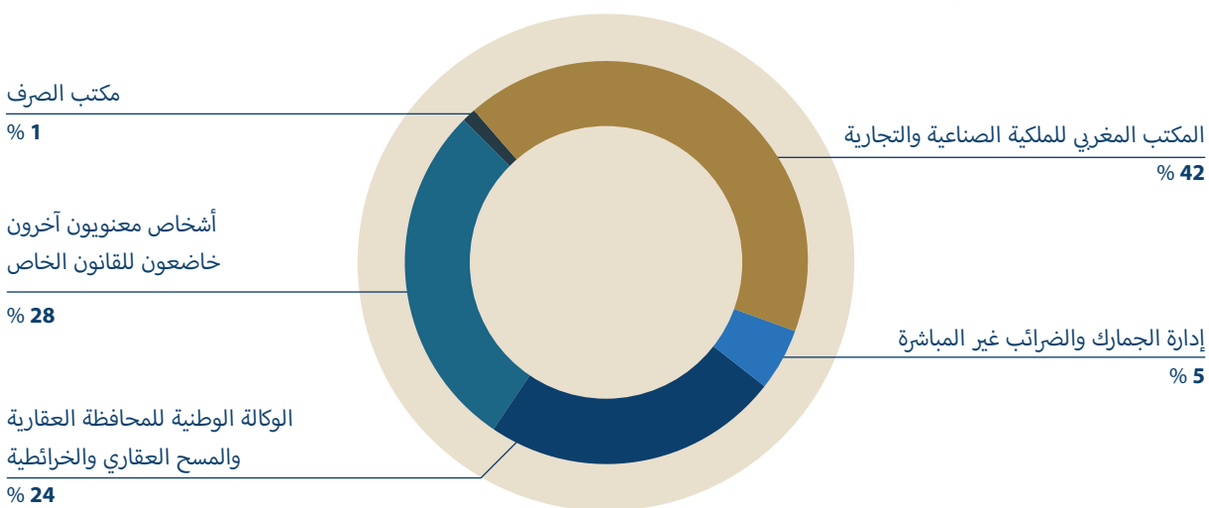

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

• التحقيقات المالية الموازية

تتوصل الهيئة بطلبات معلومات من سلطات إنفاذ القانون لإجراء تحقيقات مالية موازية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية، فضلاً عن الإرهاب وتمويله.

وفي سنة 2021 وتتميماً للدورية التي صدرت سنة 2019، أصدرت رئاسة النيابة العامة دوريةً دعت من خلالها بشكل خاص الجهات القضائية المختصة إلى المساهمة الفعَّالة في تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي، لاسيما فيما يتعلق بالتحقيقات المالية الموازية والتعاون مع الهيئة. وقد صاحب تعميم هذه الدورية أنشطة تحسيسية وتدريبية لفائدة السلطات القضائية في هذا المجال، ساهمت فيها الهيئة بشكل فعَّال خلال سنة 2021.

وتوجت هذه الإجراءات المتنوعة بتلقي الهيئة 743 طلبًا سنة 2022، مقارنة بـ 483 طلبا سنة 2021، أي زيادة بنسبة 53,83%. يوضح الرسم البياني أدناه تطور عدد طلبات الحصول على المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون، في إطار التعاون الوطني بين الهيئة وشركائها الوطنيين.

مبيان رقم8: تطور عدد طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون خلال الفترة 2018-2022

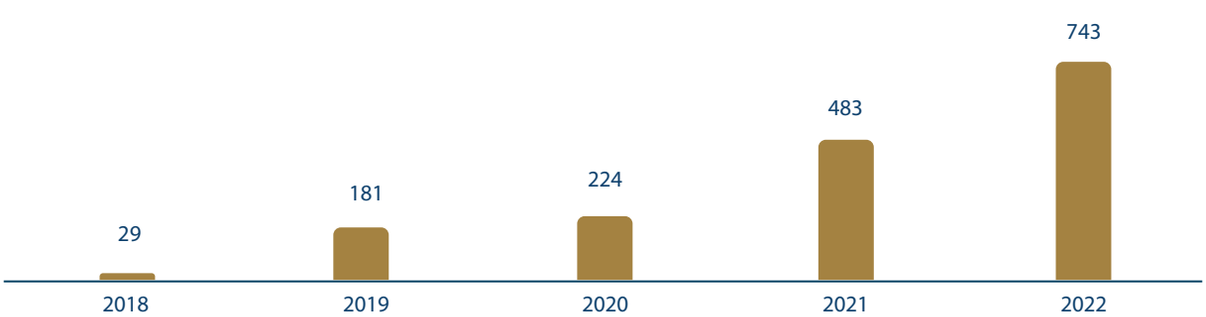

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

ج. الطلبات الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية للحصول على معلومات لإثراء الملفات

خلال سنة 2022، أرسلت الهيئة إلى الأشخاص الخاضعين، في إطار عملية إثراء الملفات التي تمت معالجتها، ما مجموعه 79.370 طلباً، وهو ما شكل زيادة ملحوظة بنسبة 53% مقارنة بالسنة الفارطة (2021).

وتختلف هذه الطلبات حسب طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها، بالنظر لمرحلة معالجة الملفات التي يجري تحليلها، حيث تنقسم هذه الأخيرة أساساً، إلى "طلبات المعلومات المتعلقة بالحسابات"، أو "طلبات المعلومات المتعلقة بالعمليات"، أو "طلبات المعلومات المتعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1988"، أو "طلبات المعلومات المتعلقة بالمنتجات"، أو "طلبات المعلومات المتعلقة بالأشخاص"، أو "طلبات المعلومات المتعلقة بالوثائق".

ويقدم المبيان التالي، التطور السنوي، حسب الفئة، لعدد الطلبات الصادرة عن الهيئة خلال الفترة 2018-2022، كما يلي:

مبيان رقم 9: التطور السنوي لعدد طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة، التي عرفت تطوراً كبيراً (أكثر من 1000 طلب سنوياً) خلال الفترة 2018-2022

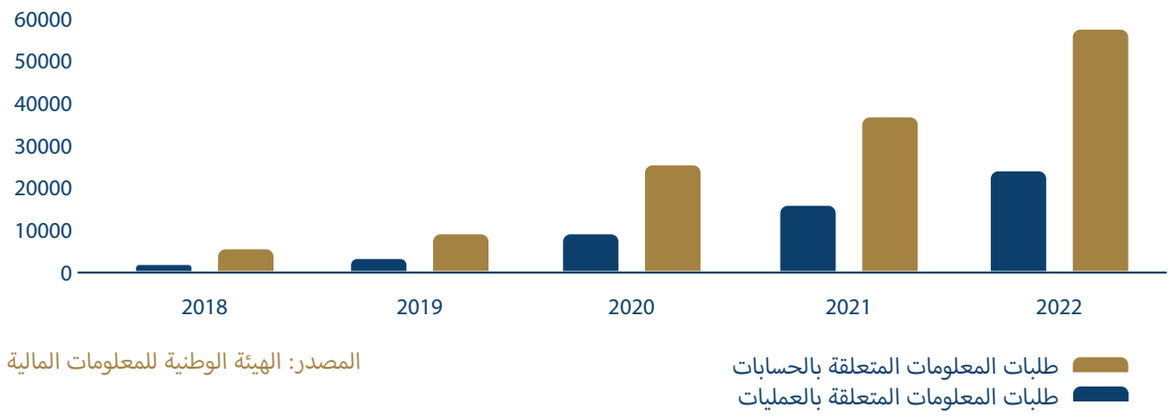

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

يظهر من خلال قراءة المبيان أعلاه، أن عدد "طلبات المعلومات المتعلقة بالحسابات" و"طلبات المعلومات المتعلقة بالعمليات" قد اتخذ على طول الفترة 2018-2022، منحى تصاعدياً. ويبقى عدد "طلبات المعلومات المتعلقة بالحسابات"، الأكثر ارتفاعاً، حيث زاد فيما بين سنتي 2021 و2022 بنسبة 55,9%. أما بالنسبة لعدد "طلبات المعلومات المتعلقة بالعمليات"، فقد ارتفع هو الآخر بين سنتي 2021 و2022 بنسبة 46,8%.

وفيما يخص عدد طلبات المعلومات غير تلك المتعلقة بالحسابات أو بالعمليات، فقد عرف كذلك خلال الفترة 2018-2022، تسجيل مستويات مهمة، مع العلم أنه يبقى أقل من الأعداد المسجلة بالنسبة لطلبات المعلومات المتعلقة بالحسابات أو بالعمليات.

ويقدم المبيان التالي التطور السنوي لعدد هذه الطلبات كما يلي:

مبيان رقم 10: التطور السنوي لعدد طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة خلال الفترة 2018-2022 المتعلقة بالوثائق، أو بالأشخاص، أو بالمنتجات، أو بلوائح الأمم المتحدة 1989/1267 و1989

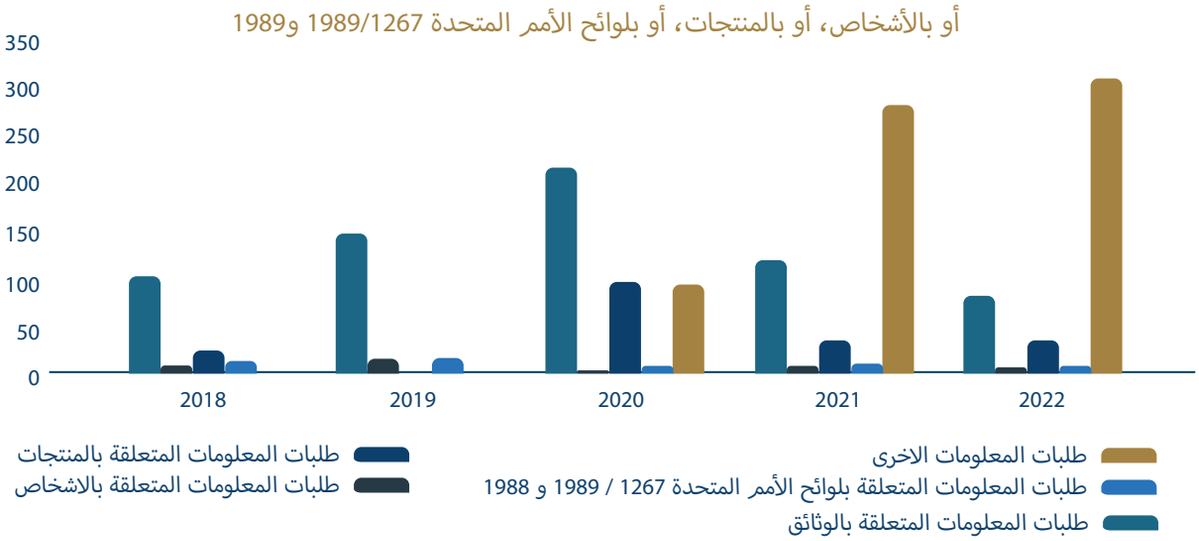

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

يظهر من خلال قراءة المعطيات الممثلة في المبيان أعلاه، أن عدد "طلبات المعلومات الأخرى" قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2020، بانتقاله من 94 طلباً برسم سنة 2020 إلى 305 طلباً برسم سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 244%.

يبين المبيان التالي، توزيع العدد الإجمالي حسب النسب المئوية للطلبات الصادرة عن الهيئة بالنسبة للفترة 2018-2022، كما يلي:

مبيان رقم 11: توزيع نِسَب طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة خلال الفترة 2018-2022

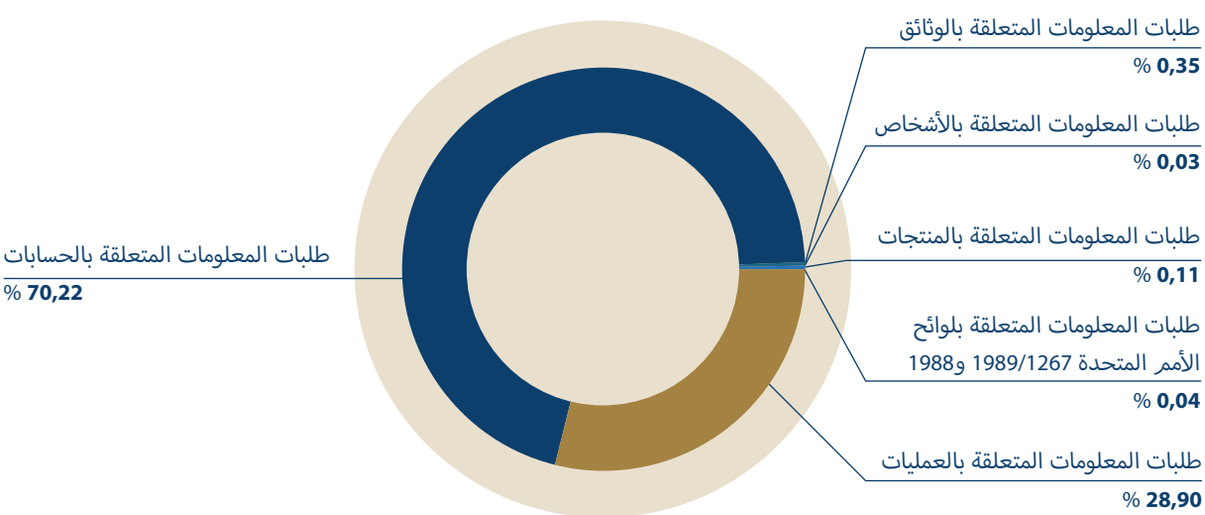

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

إعتماداً على النسب المقدمة في المبيان أعلاه، يظهر جلياً استحواذ عدد الطلبات الصادرة عن الهيئة إلى الأشخاص الخاضعين، المرتبطة "بالمعلومات المتعلقة بالحسابات"، على النصيب الأكبر من مجموع عدد الطلبات الصادرة خلال الفترة 2018-2022، بنسبة مهمة تساوي 70,22%، متبوعةً "بطلبات المعلومات المتعلقة بالعمليات" بنسبة 28,90%. وللإشارة، فقد عرفت سنة 2022 كذلك، وعلى مِنوال الفترة 2018-2022، نفس التوزيع تقريباً لعدد طلبات المعلومات التي صدرت عن الهيئة إلى الأشخاص الخاضعين برسم نفس الفترة.

ح. مذكرات الإحالة على النيابة العامة

بناءً على تحليل المعلومات التي تتوصل بها الهيئة والتي تم إثراؤها بمعلومات إضافية واردة من الأشخاص الخاضعين والشركاء الوطنيين والدوليين، ووفقاً لمقتضيات المادتين 18 و34 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، تقوم الهيئة بإحالة الملفات على وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش، عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو بالجرائم الأصلية، وإلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب.

خلال سنة 2022، أحالت الهيئة ما مجموعه 54 ملفاً على وكلاء الملك لـدى المحاكم الابتدائية بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش وكذا على الوكيـل العـام للملـك لـدى محكمـة الاسـتئناف بالرباط لوجود قرائن كافية بخصوص غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. بناءً على هذه المعطيات، تقدر نسبة ارتفاع عدد الملفات المحالة خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بـ 25,58%.

نعرض فيما يلي التطور السنوي لعدد الإحالات على النيابات العامة خلال الفترة 2018-2022، كما يلي:

مبيان رقم 12: التطور السنوي لعدد الإحالات على النيابات العامة خلال الفترة 2018-2022

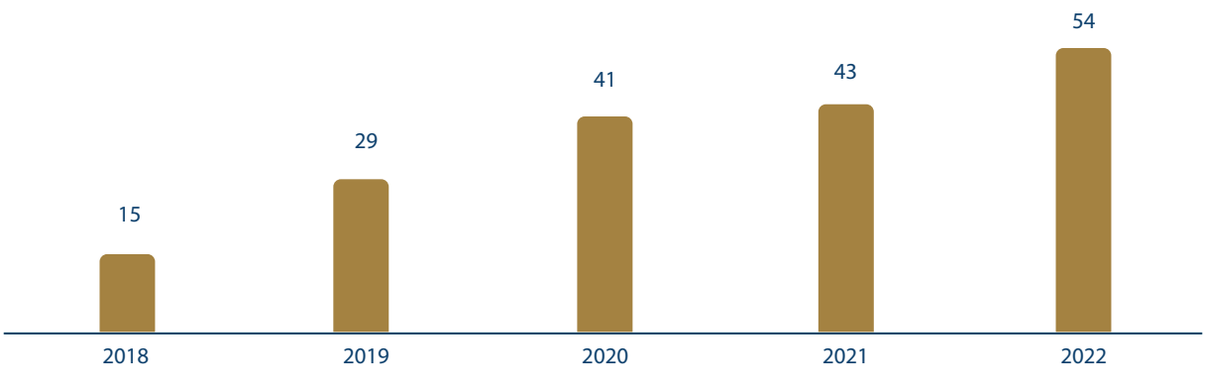

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

في سنة 2022، مثلت الملفات التي قد ترتبط بأفعال التزوير، أو تزييف الكشوفات البنكية، أو وسائل الأداء، أو وثائق أخرى 50% من القضايا المحالة على المحاكم الابتدائية المختصة، مع ظهور تصنيفات أخرى تتعلق بغسل الأموال.

2.2.3 على الصعيد الدولي

بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل أو من خلال مذكرات التفاهم، ووفقاً لمقتضيات المادتين 24 و34 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه تتبادل الهيئة مع نظيراتها الأجنبية المعلومات المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية أو تمويل الإرهاب.

في إطار التعاون الدولي، تقوم الهيئة بمعالجة طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة إليها من وحدات المعلومات المالية الأجنبية، بنفس الطريقة المعتمدة في معالجة التصاريح بالاشتباه سواء على مستوى حفظ سرية المعلومة، الإثراء أو التحليل أو على مستوى إحالة الملفات على النيابة العامة عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة الوحدة النظيرة، مصدر المعلومات، وذلك وفقاً لمبادئ تبادل المعلومات لمجموعة "إيغمونت".

أ. طلبات المعلومات والتصاريح التلقائية الدولية الواردة على الهيئة

بلغ عدد طلبات المعلومات التي تلقتها الهيئة من الوحدات النظيرة خلال سنة 2022، ما مجموعه 81 طلباً، مقارنة بـ 73 طلباً تم تلقيه خلال سنة 2021. في نفس الوقت، انخفض عدد التصاريح التلقائية، بنسبة 35%، خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن عدد طلبات المعلومات الواردة على الهيئة من الوحدات النظيرة الأوروبية قد بلغت 65 طلباً تم تلقيه خلال سنة 2022 أي ما يعادل 80% من مجموع الطلبات الواردة وهو ما يمنحها المرتبة الأولى من حيث تبادل المعلومات. ويعزى هذا الأمر أساساً إلى عدة عوامل، منها على الخصوص، القرب الجغرافي لأوروبا من المغرب وحجم الجالية المغربية المقيمة في أوروبا وعدد المواطنين الأوروبيين المقيمين في المغرب. أما بالنسبة لوحدات المعلومات المالية الإفريقية فإنها تأتي في المرتبة الثانية من ناحية طلبات المعلومات الواردة بنسبة 13,85% بزيادة تساوي 3,5% مقارنة بالسنتين السابقتين.

أما بخصوص التصاريح التلقائية، وعلى غرار السنوات الفارطة، فإن القارة الأوروبية كذلك تعتبر أول مزود بالتصاريح التلقائية التي وردت خلال 2022، وذلك بـ 21 تصريح، أي ما يعادل 80% من مجموع عدد التصاريح التلقائية الواردة إلى الهيئة. وتأتي القارة الآسيوية في المرتبة الثانية بـ 4 تصاريح وهو ما يمثل 15% من مجموع عدد التصاريح التلقائية التي توصلت بها الهيئة خلال نفس الفترة.

ب. طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة

خلال سنة 2022، أرسلت الهيئة 89 طلباً للمعلومات لـ 27 وحدة معلومات مالية نظيرة في إطار عملية إثراء الملفات التشغيلية وتحليلها، مقابل 113 طلباً خلال سنة 2021.

على غرار طلبات المعلومات الواردة، تحتل وحدات المعلومات المالية الأوروبية المرتبة الأولى بحصة تبلغ 77% من مجموع طلبات المعلومات الدولية الصادرة عن الهيئة.

3.3 تعزيز إجراءات المواكبة

تقوم الهيئة، عملاً بالقرار رقم 7 الصادر عنها، بجدولة الاجتماعات الثنائية من أجل المواكبة والتغذية العكسية لفائدة جميع الأشخاص الخاضعين.

خلال سنة 2022، واصلت الهيئة تنظيم اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف، بلغت ما مجموعه 66 اجتماعاً، مع الأشخاص الخاضعين وذلك من أجل تحسين جودة وسرعة تبادل المعلومات وضمان تنويع التصاريح بالاشتباه. بالإضافة إلى ذلك، مكّنت هذه الاجتماعات الثنائية من تعزيز العلاقات مع الأشخاص الخاضعين، من خلال تحسين جودة تقارير التصاريح بالاشتباه، مع خفض معدل "الرفض الفني" خلال سنة 2022.

في إطار مواكبة الأشخاص الخاضعين من أجل تطبيق أحكام القانون رقم 43.05، وكما كان عليه الحال خلال السنوات الفارطة، واصلت الهيئة تنظيم أنشطة تحسيسية لصالح هذه الفئات، بالتعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة للقطاعين المالي وغير المالي. وهكذا، تميزت سنة 2022 بشكل خاص بتنوع تصاريح الاشتباه وتحسن جودتها، لاسيما بعد مواكبة الهيئة لجميع قطاعات الأشخاص الخاضعين في عملية التصاريح بالاشتباه.

الملاءمة مع المعايير الدولية:
نحو الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

4

4. الملاءمة مع المعايير الدولية: نحو الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتبر ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال مع المعايير الدولية في هذا المجال من بين الأهداف الاستراتيجية للهيئة. واتصالاً مع هذا الجانب، قامت الهيئة خلال سنة 2022، بتبني وتفعيل النهج القائم على المخاطر الذي تمحور حول خمسة تدابير كبرى وهي تباعاً تحديد مجالات المخاطر وتعزيز إجراءات التدبير وتعزيز آليات التنسيق الوطني والتعاون الدولي ومضاعفة حملات المواكبة وتخصيص مهام الرقابة وتخصيص الموارد اللازمة. كما انكبت الهيئة كذلك في نفس الإطار على تأهيل الإطار التنظيمي واتخاذ إجراءات تهم التحسيس والدعم والمواكبة بالإضافة إلى مشاريع وطنية أخرى.

1.4 تفعيل النهج القائم على المخاطر

يُعد التَّقييم الوطني للمخاطر، باعتباره محور المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عنصراً أساسياً لاعتماد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر التي تم تحديدها وتتبعها وفقاً للنهج القائم على المخاطر. وتستند هذه الاستراتيجية إلى كل من التقييم الوطني للمخاطر وباقي الدراسات التي تقوم بها السلطات المعنية والأشخاص الخاضعون لتحديد المخاطر التي هم معرضون لها وتقييمها وإدارتها، وذلك بهدف تعزيز قدراتهم على مواجهتها والتصدي لها.

وتماشياً مع مبادئ مجموعة العمل المالي، يرتكز تنفيذ النهج القائم على المخاطر على إعطاء الأولوية للمجالات التي ترتبط بها مخاطر مرتفعة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال اعتماد تدابير فعَّالة لإدارة هذه المخاطر وتتبعها وتخصيص الموارد اللازمة للقيام بالإجراءات المرتبطة بها على النحو الأمثل.

وتتمحور أهم التدابير التي تم اتّخاذها من طرف السلطات المعنية في هذا الإطار بهدف تفعيل النهج القائم على المخاطر، فيما يلي:

أولاً- تحديد مجالات المخاطر

مكّنت النتائج التي تم الحصول عليها من خلال عملية التقييم الوطني للمخاطر، الذي تم اعتماده في دجنبر 2021، من إعطاء صورة واضحة عن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه بلادنا. وتشكل هذه النتائج إطاراً مرجعياً بالنسبة للأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون والقطاعات والهيئات المعنية لتنفيذ التدابير اللازمة لإدارة المخاطر التي تم تحديدها والتخفيف من حدتها بما يتناسب مع مستوى تأثيرها المحتمل.

ثانياً- تعزيز إجراءات التدبير

يتطلب تحديد المخاطر وتصنيفها من طرف الأشخاص الخاضعين، من جهة، فحص نقاط ضعفهم وإمكانية استغلال قطاعاتهم وأنشطتهم لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن جهة أخرى، تحليل جودة وفعالية إجراءات المراقبة التي تم اتخاذها لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.

وهكذا، عمل الأشخاص الخاضعون استناداً لنتائج التقييم، على مراجعة سياساتهم وإجراءاتهم الداخلية واعتماد تدابير معززة لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها تتناسب مع مستويات هذه المخاطر. وتتعلق هذه الإجراءات الداخلية المعززة، على وجه الخصوص، بالزبناء والمنتجات والخدمات والممارسات التجارية وقنوات التوزيع، فضلا عن الاعتبارات الجغرافية.

ثالثاً- تعزيز آليات التنسيق الوطني والتعاون الدولي

يُعَد تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد المحاور الرئيسية لخطة العمل التي تم اعتمادها بناءً على نتائج التقييم الوطني للمخاطر. وتولي الأساليب الجديدة للتنسيق وتبادل المعلومات التي تم اعتمادها في هذا الصدد، أهمية كبرى لتتبع المجالات التي تم تقييمها ذات مخاطر مرتفعة، لاسيما الأساليب المتعلقة بالتحريات والتحقيقات في أهم الجرائم الأصلية المدرة للعائدات التي تخضع لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلك المرتبطة بقنوات تبادل المعلومات ذات الصلة ومجالات التعاون القضائي الدولي.

رابعاً- مضاعفة حملات المواكبة

تم عقد حملات للمواكبة والتدريب حول تطبيق النهج القائم على المخاطر لفائدة الأشخاص الخاضعين والسلطات المعنية مباشرةً بعد عملية تعميم نتائج التقييم الوطني للمخاطر. وتهدف عملية التعميم هاته إلى ترسيخ فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديديها والنظر في تداعيات هذه المخاطر على المهن والقطاعات المعنية ومدى قدرتها على التصدي لها.

كما تهدف هذه الحملات، التي تسهر على تنظيمها، الهيئة وسلطات الإشراف والمراقبة، إلى مواكبة الأشخاص الخاضعين والسلطات المعنية لاعتماد إجراءات داخلية لإدارة المخاطر وتتبعها، بما يتناسب مع مستويات هذه المخاطر وتداعياتها على نشاطاتهم.

خامساً- تخصيص مهام الرقابة

مكَّن تحديد المخاطر، سلطات الإشراف والمراقبة من مراجعة النصوص والإجراءات الرقابية وفقاً للمخاطر المحددة، وكذا تكثيف مهام الرقابة. وفيما يتعلق بالسلطات التي تم تعيينها حديثاً بموجب القانون رقم 43.05، كما تم تغييره وتتميمه، وبهدف تتبع تطبيق هذه التدابير القانونية من قبل الأشخاص الخاضعين المنتمين "للأعمال والمهن غير المالية المحددة"، فقد عقدت الهيئة ورشات عمل لمساعدة هؤلاء الأشخاص على اعتماد إجراءات ومراجع للإشراف والمراقبة تستجيب لمتطلبات مجموعة العمل المالي المتعلقة بتطبيق النهج القائم على المخاطر في هذا المجال.

سادساً - تخصيص الموارد اللازمة

يظل تخصيص الموارد البشرية واللوجستية والمالية اللازمة أنسب وسيلة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة ومحاصرتها على الصعيدين الوطني والقطاعي وأكثرها فعالية.

وعلى هذا النحو، اعتمد الشركاء الوطنيون المعنيون التدابير اللازمة لتوجيه الجهود والموارد نحو المجالات الأكثر عرضة للمخاطر والقطاعات الأكثر جاذبية لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتعلق هذه التدابير، على وجه التحديد، بتعزيز الموارد البشرية المكرسة للإشراف والمراقبة وتخصيص الموارد المالية اللازمة، فضلاً عن استخدام التكنولوجيات الحديثة للتعاون، وتبادل المعلومات وإدارة المخاطر وتتبعها.

مبيان رقم 13: بعض أهم محاور النهج القائم على المخاطر

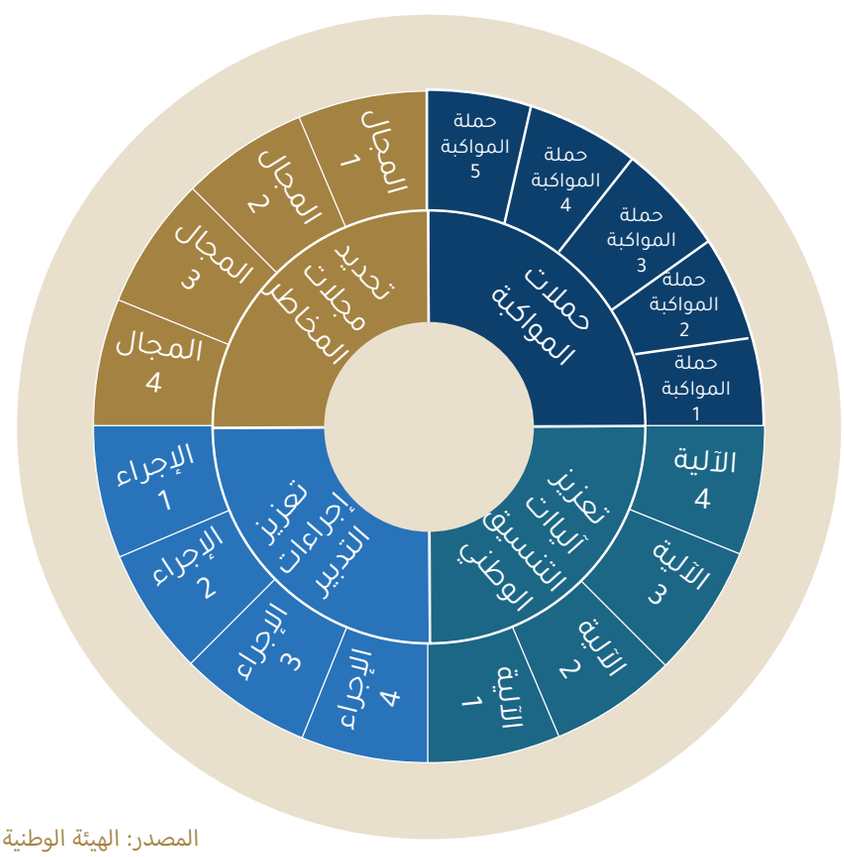

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

2.4 تأهيل الإطار التنظيمي

بعد اعتماد القانون رقم 12.18 المُغَيِّر والمُتمِّم للقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال سنة 2021، وكذا النصوص التنظيمية ذات الصلة، اتجهت الجهود المبذولة من طرف السلطات الوطنية إلى تكريس التنفيذ الفعال للأحكام التشريعية والتنظيمية الجديدة.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة وسلطات الإشراف والمراقبة، وكذا رئاسة النيابة العامة، بملاءمة النصوص التنظيمية التي اتخذتها، مع التدابير القانونية الجديدة، بهدف ضمان ملاءمة "الالتزام الفني" للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع معايير مجموعة العمل المالي.

وانعكست الرغبة في تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إعطاء انطلاقة عدد من مشاريع القوانين.

1.2.4 النصوص التشريعية

إعتمد قانون المالية برسم السنة المالية 2023 تعديلات على مستوى المواد 45 المكرر ثلاث مرات و66 المكرَّر و235-1 و240 و279 و297 المكرَّر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وذلك وفقاً لمقتضيات التوصية رقم 32 لمجموعة العمل المالي المتعلقة بناقلي النقد. وتنص هذه التعديلات على ما يلي:

- إضافة العملات النقدية ضمن وسائل الأداء التي يتعين التصريح عنها عند الاستيراد أو التصدير؛
- الحق في حجز العملات النقدية والأوراق التجارية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول المسموح بها، في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تشديد الغرامة المالية في حالة ارتكاب مخالفة، وذلك من غرامة تعادل نصف المبلغ غير المصرح به إلى غرامة تعادل المبلغ غير المصرح به كله.

ومن ناحية أخرى، قامت الهيئة بإبداء رأيها وتقديم مقترحاتها حول عدد من مشاريع القوانين في طور الصياغة. وتشمل هذه النصوص:

- مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية: اقتراح تعديل المادتين 665 و686 من هذا القانون لتمكين الهيئة من الولوج إلى بيانات السجل الجنائي؛

- مشروع القانون المتعلق بإحداث "الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات وتتبع تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة"، الذي تشرف عليه وزارة العدل؛
- مشروع "القانون المتعلق بالأصول الافتراضية"، الذي تشرف على إعداده لجنة وطنية مكونة من جميع المتدخلين المعنيين بتنسيق من بنك المغرب، والذي من شأنه تنظيم هذا النشاط والأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا المجال.

2.2.4 النصوص التنظيمية

أ. النصوص المتخذة لتنفيذ القانون رقم 12.18

في إطار تعزيز التنسيق الوطني بشأن تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، تم تغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.484 بموجب المرسوم رقم 2.22.27 المؤرخ في 1 شعبان 1443 (04 مارس 2022) المتعلق بتأليف وكيفية اشتغال اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وقد تجسد هذا التعديل في توسيع تأليف اللجنة الوطنية، حيث أصبحت تضم ضمن أعضائها، المديرية العامة للدراسات والمستندات والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

ب. النصوص الخاصة بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية

واصلت الهيئة خلال سنة 2022 نهجها الاستباقي لتنفيذ الأحكام التشريعية والتنظيمية الجديدة. وفي هذا الصدد، بادرت الهيئة إلى تعديل قرارها رقم D2 المتعلق بالتصريح بالاشتباه وتبليغ الهيئة بالمعلومات، حيث تم التأكيد من خلاله على الطابع الفوري للتصاريح بالاشتباه والإشعار التلقائي.

ت. النصوص الخاصة باللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما

بعد تنصيبها والإعلان عن إطلاق مباشرتها لمهامها، قامت اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، بوضع إطار قانوني لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما عملت على تحديد قواعد وكيفيات اشتغالها. وتتجلى هذه الخطوات في اتخاذ النصوص التالية:

- القرار رقم 01-2022 المؤرخ في 13 يناير 2022 بشأن مسطرة وإجراءات تطبيق العقوبات في إطار أنظمة جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة بمنع ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلهما؛
- القرار رقم 02-2022 المؤرخ في 13 يناير 2022 بشأن تحديد مسطرة الإدراج والحذف من القائمة المحلية؛
- النظام الداخلي للجنة الوطنية؛

- الدليل الإرشادي العملي لتنفيذ التزامات الأشخاص المعنيين بتطبيق العقوبات في حق الأشخاص والكيانات والتنظيمات المدرجة في اللوائح الأممية أو القائمة المحلية للإرهاب.

ث. النصوص الخاصة بسلطات الإشراف والمراقبة

قامت سلطات الإشراف والمراقبة، بتنسيق مع الهيئة، بتحيين نصوصها التنظيمية، وذلك في إطار ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتعلق الأمر بما يلي:

- **وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية**
- دورية مشتركة متعلقة بالإشراف على الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ؛
- الدليل العملي المشترك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ.

- **رئاسة النيابة العامة**
- دليل عملي حول تقنيات البحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يضم مجموعة من الممارسات الجيدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويصمم مسار البحث والتحقيق، في ملاءمة تامة مع المعايير الدولية وعلى رأسها معايير مجموعة العمل المالي. ويعتبر هذا الدليل مرجعاً لقضاة النيابة العامة وضباط الشرطة القضائية ويسلط الضوء على المبادئ الأساسية للتحقيق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **وزارة الاقتصاد والمالية**
- دورية موجهة إلى الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين متعلقة بانخراط القطاع في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- مذكرة موجهة إلى مسيري ومديري الشركات القابضة الحرة تتعلق بالتزامات اليقظة الواجبة على هذه الشركات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- دليل عملي لفائدة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **وزارة العدل**
- دورية موجهة إلى المحامين والموثقين والعدول بشأن انخراط المهن القانونية والقضائية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- دليل عملي لفائدة المهن القانونية والقضائية، يهدف إلى التعريف بالقواعد والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل مكافحة فعالة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**

- قرار لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة متعلق بالتزامات اليقظة والرقابة الداخلية المفروضة على نشاط الوكلاء العقاريين؛
- دورية حول انخراط الوكلاء العقاريين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منهما، موجهة إلى مراقبي الوكلاء العقاريين؛
- الدليل العملي لمراقبة الوكلاء العقاريين من قبل وزارة الإسكان.

- **بنك المغرب**

- دليل توعوي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أعده بنك المغرب بمشاركة الهيئة واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. ويهدف هذا الدليل إلى رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيرها، وكذا التعريف بالمنظومة الوطنية وتوضيح دور السلطات والجهات المعنية ومسؤوليتها في هذا المجال.

- **إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة**

- قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 22.381 المؤرخ في 18 رمضان 1443 (20 أبريل 2022) المغير والمتمم لقرار وزير المالية رقم 77-1319 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1397 (31 أكتوبر 1977) بشأن التصريحات الجمركية غير الموجزة، والذي يحدد شكل وبيانات التصريح باستيراد وتصدير الأوراق التجارية ووسائل الأداء والأدوات المالية؛
- دورية رقم 210/6398 تتعلق بالمقتضيات الجمركية، بعد تعديل مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بموجب قانون المالية لسنة 2023؛
- دورية رقم 214/6322 تتعلق بتسجيل تجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة وتجار العاديات والأعمال الفنية على مستوى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- دورية رقم 400/6310 بشأن التصريح باستيراد العملات النقدية وغيرها من وسائل الأداء والأوراق التجارية ووسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها؛
- دورية رقم 511/6315 متعلقة بتنظيم المصالح اللامركزية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الذي يتولى بموجبه المديرون الجهويون ومديرو الجمارك في الموانئ مسؤولية ضمان تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- مذكرة حول تنظيم مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، كُلفت بموجبها مصلحة مراقبة العمليات التجارية بوضع خطة وطنية لمراقبة الأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- دليل عملي لمراقبة الأشخاص الخاضعين من قبل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- دليل إرشادي موجه إلى تجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة وتجار العاديات والأعمال الفنية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي**

- قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 22.276 مؤرخ في 23 جمادى الآخرة 1443 (26 يناير 2022) بالموافقة على منشور رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالنيابة رقم AS/03/21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2021 والمتعلق بتغيير وتتميم المنشور رقم AS/02/19 المؤرخ في 25 سبتمبر 2019 بشأن التزامات اليقظة والمراقبة الداخلية من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين وإعادة التأمين.

- **الهيئة المغربية لسوق الرساميل**

- منشور رقم 2022/02 بشأن التزامات اليقظة والرقابة الداخلية المفروضة على الهيئات والأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة؛
- الدليل العملي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3.4 إجراءات التحسيس والدعم والمواكبة

طبقاً للصلاحيات المخولة لها بموجب القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، واصلت الهيئة، برسم سنة 2022، تطبيق الإجراءات الاستراتيجية المرتبطة بتكوين ودعم ومواكبة الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وكذا جميع الشركاء الوطنيين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الهدف من إجراءات التكوين والدعم والمواكبة هو تمكين الشركاء المعنيين من تحسين مستوى امتثالهم للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وتعزيز فعالية التدابير المتخذة من طرفهم وكذا تقوية قدراتهم على إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهونها.

وتشمل المحاور المختلفة للبرنامج المعد من طرف الهيئة بهذا الخصوص المحاور التالية:

المحور الأول: تنزيل المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة

بعد اعتماد المراجعة الشاملة للقانون رقم 43.05 المذكور أعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذا الإطار التوجيهي ذي الصلة، كثفت الهيئة دورات التكوين والمواكبة الموجهة لفائدة:

- الأشخاص الخاضعين، بتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة، لتحديث سياساتهم وإجراءاتهم الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمتطلبات الجديدة للقانون وتحسين فعاليتها؛

- سلطات الإشراف والمراقبة المعينة حديثا بموجب القانون، من أجل مساعدتها على اعتماد النصوص التنظيمية والإرشادية للأشخاص الخاضعين لمراقبتها، وتنظيم دورات التدريب والدعم، فضلا عن تنفيذ تدابير وإجراءات الإشراف على هؤلاء الأشخاص ومراقبتهم وفقا للنهج القائم على المخاطر؛
- السلطات المعنية، خاصة سلطات إنفاذ القانون، بغية دراسة التدابير الواجب اتخاذها للامتثال للمقتضيات القانونية الجديدة المتعلقة بها.
- وقد ركزت دورات التكوين والدعم، بشكل خاص، على المواضيع التالية:
- تطبيق النهج القائم على المخاطر المحددة في التقرير الوطني الثاني لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد في دجنبر 2021؛
- مراجعة السياسات والإجراءات الداخلية وفقاً لمقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة؛
- تطبيق العقوبات المالية المستهدفة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويلهما؛
- تحديد المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية؛
- تحديد الأفعال التي يحتمل أن تكون لها ارتباط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصريح بها لدى الهيئة.

المحور الثاني: الانخراط في تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل في أبريل 2019، خضعت المملكة المغربية لعملية المتابعة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذا من قبل مجموعة العمل المالي اعتبارا من فبراير 2021. وتطلبت هذه العملية، التي اتسمت بالصرامة والشدة، إعداد تقارير المتابعة المعززة بطريقة دورية، مما مكن فريق خبراء مجموعة العمل المالي من تتبع التقدم الذي أحرزه المغرب في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع المجموعة.

في هذا الصدد، وتنفيذاً لالتزامات المملكة داخل الآجال المحددة، نظمت الهيئة عدة جلسات عمل مع الإدارات والسلطات المعنية، من أجل توضيح الإجراءات الموصى بها من قبل خبراء مجموعة العمل المالي، وتحديد التدابير المناسبة للامتثال لمعايير التقييم، وتقديم المساعدة اللازمة في صياغة عناصر الإجابة النوعية المطابقة للجهود المبذولة.

المحور الثالث: تطبيق النهج القائم على المخاطر

على غرار التقييم الوطني الأول للمخاطر، وبعد اعتماد ونشر نتائج تقرير التقييم الثاني في دجنبر2021، نظمت الهيئة ورشة عمل لتعميم النهج القائم على المخاطر الجديدة المحددة.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تدعو إلى تنفيذ هذه العملية من قبل جميع السلطات الوطنية المعنية، بما في ذلك الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون.

المحور الرابع: عملية متابعة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بعد تحديث الإطار القانوني والتنظيمي الوطني، تمكنت بلادنا من رفع درجة "الامتثال الفني" للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، وذلك بعد تقديم تقرير المتابعة المعززة الثالث الذي تضمن طلب إعادة تقييم بعض التوصيات.

وفيما يتعلق بـ "فعالية المنظومة الوطنية"، نفذت المملكة المغربية جميع المحاور الاستراتيجية لخطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي في فبراير 2021، وفق الآجال المحددة، أي في شتنبر 2022.

◂ المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفقاً لإجراءات المجموعة، قدمت المملكة المغربية تقرير المتابعة المعززة الثالث أمام الاجتماع العام الرابع والثلاثين للمجموعة، وتضمن التقرير طلبا لإعادة تقييم ثلاث عشرة توصية.

وقد سبق تقديم هذا التقرير، قيام الهيئة باتخاذ الإجراءات التحضيرية التالية:

- **الإجراء الأول:** تحليل التوصيات موضوع طلب إعادة التقييم؛
- **الإجراء الثاني:** التنسيق مع القطاعات الحكومية والهيئات المعنية لدراسة المتطلبات وتجميع الأجوبة المناسبة؛
- **الإجراء الثالث:** صياغة وإرسال تقرير المتابعة المعززة الثالث إلى "سكرتارية" المجموعة؛
- **الإجراء الرابع:** تقديم أجوبة وردود، بالتشاور مع الجهات المعنية، على مختلف الاستفسارات والأسئلة الواردة من خبراء التقييم والشبكة الدولية؛
- **والإجراء الخامس:** مناقشة التقرير في اجتماع فريق التقييم المتبادل قبل عرضه على الاجتماع العام للمناقشة والاعتماد.

وهكذا، تمت دراسة ومناقشة التقرير الثالث للمتابعة المعززة للمملكة المغربية على مستوى فريق عمل التقييم المتبادل وكذلك على مستوى الاجتماع العام للمجموعة. ونتيجة لذلك، تم الرفع من درجة "الامتثال الفني للمنظومة الوطنية" لتوصيات مجموعة العمل المالي بشكل كبير، لتصل إلى أربعة وثلاثين توصية بدرجة "ملتزم" أو "ملتزم إلى حد كبير".

وتعزى هذه الانجازات الهامة إلى اعتماد بلادنا استراتيجية تنسيق وطنية فعالة، منذ بداية عملية المتابعة المعززة، ومشاركة وانخراط جميع السلطات المعنية، لمعالجة أوجه القصور التي تمت إثاراتها وتعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي

في إطار تنفيذ خطة العمل التي تم الاتفاق عليها مع مجموعة العمل المالي في فبراير 2021، واصلت السلطات الوطنية جهودها لتطبيق جميع محاور خطة العمل السالفة الذكر، لتحقيق خروج المملكة المغربية من عملية المتابعة المعززة لفريق عمل مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي.

وفي هذا الصدد، تم إعداد وتقديم التقارير الدورية الثلاثة برسم سنة 2022 وفق الإجراءات التالية:

- إرسال المصفوفات المتعلقة بالإنجازات التي تم تحقيقها في سياق تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل إلى الشركاء المعنيين؛
- إستلام الردود وتجميعها وتحليلها؛
- صياغة التقارير وإرسالها مع الوثائق الداعمة؛
- إعداد الردود والأجوبة، بالتشاور مع الجهات المعنية، على مختلف استفسارات وأسئلة خبراء الفريق المشترك التابع لفريق عمل مراجعة التعاون الدولي؛
- تنظيم اجتماعات محاكاة للتحضير لاجتماعات وجها لوجه مع خبراء الفريق المشترك؛
- مناقشة التقارير في اجتماعات وجها لوجه مع خبراء الفريق المشترك؛
- مناقشة التقارير المعروضة على فريق التقييم المتبادل التابع لمجموعة العمل المالي؛
- مناقشة التقارير واعتمادها في الاجتماع العام.

وهكذا، وخلال الاجتماع العام المنعقد في أكتوبر 2022، أعلنت مجموعة العمل المالي أن المغرب قد استكمل خطة عمله وقررت تنظيم زيارة ميدانية من قبل خبراء المجموعة المشتركة للوقوف على التنفيذ الفعال لمحاور خطة العمل ولتقييم استدامة التدابير المعتمدة.

4.4 مشاريع وطنية أخرى

بالإضافة إلى أنشطتها التشغيلية، واصلت الهيئة مساهمتها الفعالة في جميع المشاريع ذات البعد الوطني بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين المعنيين.

تتجلى هذه المساهمة في مشاركة الهيئة في مشروع اعتماد إطار قانوني ينظم الأصول الافتراضية، وفي عمليات الاستعراض في سياق تطبيق الاتفاقيات الدولية المختلفة وكذا في مشروع مكافحة الفساد.

1.4.4 فريق العمل الوطني المعني بتأطير الأصول المشفرة

في نطاق امتثال المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعايير الدولية في هذا المجال، تم إنشاء فريق العمل الوطني المعني بالأصول المشفرة. يتم تنسيق أشغال هذا الفريق من قبل بنك المغرب ويتألف من ممثلين عن مختلف السلطات المعنية بوضع إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالأصول المشفرة، وهي: وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ورئاسة النيابة العامة ومكتب الصرف والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

ويستفيد فريق العمل الذي باشر مهامه أوائل سنة 2022 من مساعدة تقنية للبنك الدولي.

وقد اتخذ فريق العمل مجموعة من الإجراءات كما يلي:

- إجراء دراسة مقارنة حول التعاريف المعتمدة من قبل الهيئات الدولية والولايات القضائية التي أشرفت على استخدام الأصول المشفرة؛
- إجراء مسح حول مستوى معرفة المغاربة بالأصول المشفرة ودرجة فهمهم لها؛
- إجراء دراسات مقارنة حول طبيعة الخدمات المتعلقة بالأصول الافتراضية وتوزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات من حيث الإشراف؛
- إعداد المسودة الأولى لمشروع القانون وتعميمه على الجهات المعنية لإبداء الرأي.

وبالإضافة إلى ذلك وبتنسيق من الهيئة، تمَّ الاتفاق على إنشاء لجنة فنية للوقوف على ملاءمة مشروع القانون مع معايير مجموعة العمل المالي ذات الصلة.

2.4.4 تقييمات أخرى

أولاً: عملية استعراض تنفيذ الاتفاقيات الدولية

في إطار الالتزام وتنفيذ متطلبات الاتفاقيات الدولية، ساهمت الهيئة بفعالية في عمليات تقييم مستوى تطبيق عدد من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. وهكذا، شاركت الهيئة في آلية استعراض تنفيذ دولة رواندا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما ساهمت في عملية التقييم الذاتي للمغرب لمراجعة تنفيذه لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلى هذا النحو، كانت الهيئة من بين الإدارات والهيئات التي شاركت في استعراض المغرب من قبل كل من دولة غينيا بيساو ودولة بربادوس، من خلال المساهمة في توحيد الأجوبة والتحقق من انسجام ردود مختلف القطاعات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار انضمام المغرب إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها وبتمويل الإرهاب، الموقعة في وارسو في 16 ماي 2005، شاركت الهيئة في الاجتماع المتعلق بتعيين سلطة مركزية واحدة أو أكثر تكون مسؤولة، في سياق تنفيذ الاتفاقية، عن إرسال طلبات الحصول على المعلومات والرد عليها وتنفيذها.

ثانياً: مكافحة الفساد

في إطار مساهمتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، حرصت الهيئة برسم سنة 2022 على تنفيذ ومتابعة تقدم إنجاز الاجراءات والفعاليات المتعلقة بالمشاريع الموكلة إليها.

من ناحية أخرى، شاركت الهيئة في ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بشراكة مع مجلس أوروبا حول موضوع "التعاون الفعال بين المؤسسات لمنع ومكافحة الجرائم المالية".

الإلتزام المتعدد الأطراف:
تكريس للمقاربة المتعددة الأبعاد

5

5. الإلتزام المتعدد الأطراف: تكريس للمقاربة المتعددة الأبعاد

1.5 التنسيق الوطني

تحتل الهيئة، بموجب مقتضيات المادة 15 من القانون رقم 43.05، موقعاً مركزياً في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها المنسق الوطني بين مختلف المؤسسات والهيئات المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويبقى الهدف من هذا النَّسق هو التنفيذ المشترك للأحكام التشريعية والتنظيمية وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة وهو ما يسمح بإشراك جميع الجهات المعنية في اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في هذا الصدد، واصلت الهيئة، خلال سنة 2022، تنفيذ استراتيجيتها لدعم التنسيق الوطني.

في هذا الإطار، عقدت الهيئة عدة اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع مختلف الجهات المعنية لإعداد عناصر الأجوبة المتعلقة بالتقارير المنجزة في إطار عملية متابعة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من طرف مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1.1.5 عقد عدة اجتماعات تحضيرا للزيارة الميدانية لخبراء مجموعة العمل المالي

عقدت الهيئة سلسلة من اجتماعات التأطير والمواكبة، بما يتماشى مع البرنامج الذي سطرته مع الشركاء الوطنيين المعنيين، وذلك في إطار تحضير الزيارة الميدانية التي تقرر أن يقوم بها خبراء مجموعة العمل المالي إلى المغرب شهر يناير 2023.

وتكتسي هذه الزيارة أهمية قصوى لأنها تشكل فرصة لخبراء المجموعة المشتركة التابعة لفريق تقييم التعاون الدولي لمجموعة العمل المالي للوقوف على مدى فعالية وملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنزيل الفعلي للإجراءات التي اتخذتها المملكة المغربية للخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي.

2.1.5 إجراءات التنسيق الأخرى المتعلقة بالمشاريع الوطنية

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى للتنسيق نذكر منها، ما يلي:

- إعداد تقارير من قبل مختلف الشركاء حول التقدم المحرز لتحديث منظوماتهم الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- عقد الاجتماعات مع الشركاء لتوحيد الإجراءات بشأن تنفيذ خطة العمل المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي؛

- التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف) للرفع من عدد وتحسين جودة التقارير المتعلقة بتصاريح الاشتباه وتعزيز الإطار التنظيمي والتشغيلي للإشراف على الأشخاص الخاضعين؛
- التقاسم مع مختلف الجهات المعنية للتدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال للمتطلبات الدولية وتهيئة الظروف للخروج من عملية المتابعة المعززة؛
- جمع ردود الشركاء على أسئلة خبراء مجموعة العمل المالي وتحليلها ودمجها في تقارير المتابعة وإعداد تقرير التحضير للزيارة الميدانية؛
- تنسيق ومواكبة المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إحداث وتفعيل السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية والترتيبات القانونية؛
- التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة على "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" (المحامون والموثقون والعُدول والخبراء المحاسبون والمحاسبون المعتمدون والوكلاء العقاريون والكازينوهات وتجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة) بشأن إجراءات التوعية والتدريب التي يتعين القيام بها لفائدة الأشخاص الخاضعين، ووضع خطط ودلائل الإشراف وأدوات إدارة المخاطر والدلائل التعليمية لضمان انخراط إيجابي والتزام فعلي من قبل الأشخاص الخاضعين؛
- المشاركة في ورشة تقديم الدليل العملي حول تقنيات البحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعدته رئاسة النيابة العامة بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني وقيادة الدرك الملكي؛
- مواكبة مختلف سلطات الإشراف والمراقبة في إطار تحديث نصوصها التنظيمية؛
- المشاركة مع سلطات الإشراف والمراقبة في تنظيم وتأطير ورشة العمل التدريبية والتوعوية لفائدة الأشخاص الخاضعين؛
- تأطير ورشات عمل تدريبية لفائدة المراقبين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في موضوع تقييم المخاطر القطاعية؛
- المساهمة في اعتماد النصوص التنظيمية والإرشادية للجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، ومواكبة وتدريب فرق العمل المختصة لتنزيل هذه النصوص والمشاركة في أعمال لجانها المصغرة والفنية؛
- إعتماد دليل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لزيادة الوعي العام بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآثارها، بالاشتراك مع سلطات الإشراف والمراقبة واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة؛

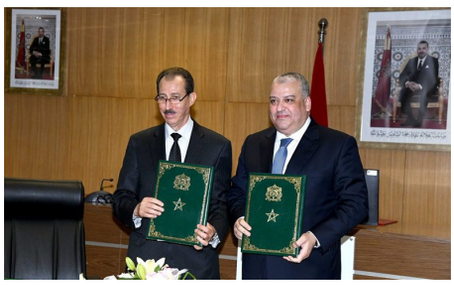

- التوقيع على اتفاقية تعاون بين الهيئة ورئاسة النيابة العامة بهدف تعزيز التنسيق بين الطرفين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، في ضوء المعايير الدولية، بما في ذلك توصيات مجموعة العمل المالي.

- التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل المعلومات بين الهيئة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

وتشهد جميع الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني على التزام رفيع المستوى، من خلال توحيد وتعبئة جميع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، والسلطات القضائية والمصالح الأمنية، وسلطات الإشراف والمراقبة، فضلا عن الجمعيات والهيئات المهنية.

2.5 التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي، شاركت الهيئة خلال سنة 2022 في العديد من الفعاليات والتظاهرات الدولية التي نظمتها منظمات دولية مختلفة.

1.2.5 مجموعة "إيغمونت"

تعتبر الهيئة عضواً فعالاً في مجموعة "إيغمونت"، حيث تشارك في مختلف اجتماعات فرق العمل التابعة للمجموعة.

وللإشارة فقد شغلت الهيئة منصب الرئيس المشارك لفريق عمل السياسات والإجراءات، المسؤول عن تحديد السياسات التشغيلية والقضايا الاستراتيجية التي تهم مجموعة "إيغمونت"، والمسؤول أيضاً عن تنسيق الجوانب التنظيمية للمجموعة وعلاقاتها مع المنظمات الشريكة.

إلى جانب ذلك، فقد شارك ممثلو الهيئة، خلال اجتماعات أعضاء مجموعة "إيغمونت"، تجربة المغرب في مجال التعاون الدولي لاسيما فيما يخص التحليل التشغيلي والاستراتيجي. وبمناسبة انعقاد الندوة الدولية حول "الإشراف والتحقيق في الأصول الافتراضية"، شاركت الهيئة تجربة المغرب في الوقاية من استخدام الأصول الافتراضية لأغراض تمويل الإرهاب.

علاوةً على ذلك، شاركت الهيئة تجربة المغرب في مجال تبادل المعلومات والتعاون بين وحدات المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة، خلال الدورة التدريبية حول "تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية والسلطات الإشرافية ووكالات وسلطات إنفاذ القانون"، الذي نظمته "سكرتارية" مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالشراكة مع مجموعة "إيغمونت" ومركز القيادة والتميُّز "الإيكوفيل" التابع لمجموعة "إيغمونت".

2.2.5 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ساهمت الهيئة في مختلف المشاريع الاستراتيجية التي أنجزتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في المشاريع والاجراءات التالية:

- تعديل النصوص الأساسية للمجموعة ويهم الأمر، مذكرة التفاهم وإجراءات التقييم المتبادل والمتابعة وكذلك الاتساق بين مذكرة التفاهم والنظام الداخلي؛
- اعتماد خطة لتحسين فعالية المجموعة التي قررتها مجموعة العمل المالي؛
- دراسة آلية التعامل مع الدول الأعضاء المتأخرة في أداء مساهماتها المالية؛
- التنسيق والمشاركة في مختلف الاستبيانات والتقارير؛
- المشاركة في ورشة عمل "إدارة مخاطر العقوبات" التي نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالشراكة مع الجمعية الدولية للامتثال.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الهيئة رهن إشارة المجموعة خبيراً مراجعاً في إطار تقرير المتابعة الثالث لمملكة البحرين.

3.2.5 مجموعة العمل المالي

في إطار التعاون الدولي، وضعت الهيئة رهن إشارة لجنة الخبراء الدائمة المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا، وهي مجموعة إقليمية على شاكلة مجموعة العمل المالي، خبيراً في التقييم للمشاركة في التقييم المتبادل لإمارة موناكو.

وبالإضافة إلى المساهمة في صياغة النسخة العربية من تعديل التوصية رقم 24 لمجموعة العمل المالي، شاركت الهيئة في دورات تدريبية حول المعايير الدولية وتكوين خبراء التقييم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

4.2.5 وزارة الخزانة الأمريكية

شاركت الهيئة في المؤتمر الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقدته وزارة الخزانة الأمريكية بالمنامة، بمملكة البحرين حول "مكافحة غسل الأموال في القرن الواحد والعشرين".

عقدت الهيئة اجتماع عمل مع وزارة الخزانة الأمريكية، استضافته سفارة الولايات المتحدة في الرباط، لمناقشة الإصلاحات التي تقودها الهيئة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

5.2.5 الإجراءات الأخرى للتعاون والمشاركة الدولية

في إطار التعاون الدولي، شاركت الهيئة في العديد من الفعاليات والاجتماعات مع الشركاء الأجانب والمنظمات الدولية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- إجتماع حول سبل تعزيز التعاون بين الهيئة واللجنة الوطنية الغابونية لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع، التي كانت ممثَّلة بِوفد هامٍّ مكون من رئيس وأعضاء هذه اللجنة؛
- المشاركة في إطلاق مشروع "أطلس" الذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة الكيميائية من قِبَل الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويتعلق الأمر بمشروع تجريبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينفذه معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وبدعم من وزارة الخارجية الأمريكية؛
- المساهمة في الردود على الاستبيان الرامي إلى تحديد تقييم الإجراءات المنفذة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران 1373 و1624، المتعلقان بمكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود؛
- المساهمة في الردود على استبيان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن البيانات المتعلقة بالإطار القانوني وأفضل الإجراءات والتحديات في مجال المسؤولية المدنية والإدارية المرتبطة بجرائم الفساد؛
- وضع مسودة مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة والوكالة الوطنية للتحقيقات المالية في دولة تشاد؛
- المشاركة في أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

- مشاركة الهيئة في التدريب المتخصص في تحقيقات مكافحة الإرهاب، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والذي عرف مشاركة تجربة الهيئة في مجال التحليل التشغيلي لحالات محاولة استخدام الأصول الافتراضية لأغراض تمويل الإرهاب؛
- المشاركة في إعداد تقرير استعراض النظراء للمغرب للمنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بشأن تبادل المعلومات عند الطلب؛
- تبادل التجربة المغربية في مجال إدارة مخاطر انتشار التسلح في إطار "ورشة العمل المشتركة بين الإدارات للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار لشمال أفريقيا"؛
- المشاركة في جلسات إحاطة بشأن تنفيذ إعلان كيوتو، الذي اعتمد من طرف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- المشاركة في الاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل "مجموعة مكافحة تمويل داعش" التابعة للتحالف الدولي لهزيمة داعش، والتي سلطت الضوء على نقاط الضعف النظامية الرئيسية للمنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يستغلها داعش لتمويل عملياته؛
- المشاركة في ورشة العمل الإقليمية "TENTACLE-MENA" التي نظمتها منظمة الجمارك العالمية؛
- المشاركة في حلقة العمل بشأن "إدارة مخاطر تمويل انتشار التسلح"، التي نظمتها الوزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمختبر الوطني لشمال غرب المحيط الهادئ.

3.5 رئاسة المغرب لمنتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية

تم انتخاب المغرب مجدداً، مُمثَّلا بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية، لرئاسة منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية وذلك للسنة الثانية على التوالي، نظراً لمشاركته الفعَّالة في أعمال هذا المنتدى ودوره الرئيسي، على المستوى الدولي، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وللتذكير، فقد حددت رئاسة المنتدى الأهداف التالية:

- تيسير عضوية وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية التي تتقدم بطلبات للانضمام إلى مجموعة "إيغمونت" عن طريق تنظيم دورات تدريبية مخصصة؛
- تحسين قدرات التحقيق وتعزيز التعاون الميداني بين وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية؛
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وفي إطار تنفيذ توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية، ولاسيما تعزيز مكانتها الدولية، استضافت الهيئة يومي 27 و28 شتنبر 2022 بالرباط اجتماع منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية، تحت شعار "وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية: تحديات وآفاق".

وقد حضر هذا المنتدى، الذي ترأسته وزيرة الاقتصاد والمالية، كل من المدير العام لبنك المغرب ورؤساء ومديري وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية وممثلي القطاعات الوزارية والمنظمات الوطنية المعنية وممثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووفدي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتميز الاجتماع بالطابع المتعدد الأبعاد للعُروض التي قدَّمها الخبراء الوطنيون والأجانب (أوروبا وأفريقيا وكندا) بشأن المواضيع الراهنة، في إطار حلقات النقاش التالية:

- **حلقة النقاش الأولى:** منع استخدام الأصول الافتراضية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الوضع الدولي مقارنة بالمتطلبات الدولية؛
- **حلقة النقاش الثانية:** تحديد المستفيد الفعلي وأهميته في التحقيقات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أدوات العمل وأفضل الممارسات؛
- **حلقة النقاش الثالثة:** التحقيقات المالية الموازية واستخدامها في الإجراءات القانونية؛
- **حلقة النقاش الرابعة:** منع استخدام المنظمات غير الهادفة للربح لأغراض تمويل الإرهاب؛
- **حلقة النقاش الخامسة:** دور وحدات المعلومات المالية في التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية والتنسيق الوطني: الممارسات الجيدة والقضايا والتحديات؛
- **حلقة النقاش السادسة:** أهمية إشراك الأعمال والمهن غير المالية المحددة لتحقيق نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- **حلقة النقاش السابعة:** العقوبات المالية المستهدفة: التنفيذ الفعال وتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

واختُتِمت أشغال المنتدى باعتماد إعلان ختامي، ألقاه رئيس الهيئة، أعاد التأكيد من خلاله على مبادئ المنتدى، وعلى الالتزام بالمبادئ التي وضعتها مجموعة "إيغمونت"، والعمل على تحقيق أهداف المجموعة من حيث التعاون والمساعدة التقنية المتبادلة ورعاية وحدات المعلومات المالية الأخرى للحصول على عضوية مجموعة "إيغمونت"، والتزامها بمواصلة مكافحة الإرهاب وتمويله، من خلال تخصيص المزيد من الموارد لضمان التنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه دعوة لاعتماد أنظمة مناسبة وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي، لتجنب استخدام الأصول الافتراضية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع ضمان السيطرة الكاملة على المخاطر ذات الصلة، فضلاً عن مشاركة أفضل "لـلأعمال والمهن غير المالية المحددة" وتعزيز الإشراف عليها ومراقبتها.

كما تم التركيز على أهمية التحقيقات المالية الموازية ودورها في المتابعات القضائية، والإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وشفافية ونزاهة النظم المالية الوطنية، فضلاً عن ضرورة وضع تحديد المستفيد الفعلي في صميم التحقيقات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الدينامية التنظيمية:
من أجل رفع مستوى قدرات الهيئة

6

6. الدينامية التنظيمية: من أجل رفع مستوى قدرات الهيئة

1.6 الرقمنة

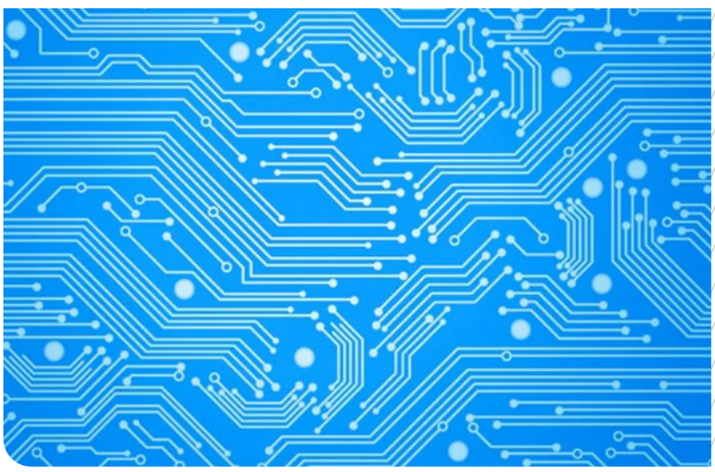

وفقاً للمخطط الاستراتيجي الخماسي للفترة 2023-2027 التي تنهجه الهيئة، وفي إطار انخراطها الفعال في تنزيل النموذج التنموي الجديد، اعتمدت الهيئة مجموعة من التوصيات أهمها الرقمنة.

وقد شرعت الهيئة في تنفيذ مشروع رقمنة جميع العمليات الداعمة والمساطر الإدارية المنظمة. ويندرج هذا المشروع في إطار التحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة لمختلف المصالح الإدارية للهيئة. ويهدف مشروع الرقمنة إلى:

- مركزة المعلومات وتيسير انتقالها؛
- تنظيم التدفقات الداخلية والخارجية للمعلومات؛
- تحسين الإنتاجية وجودة الخدمة والكفاءة الوظيفية وتدبير الموارد واتخاذ القرار ومراقبة الأداء؛
- الاعتماد على نظام موحد ومتماسك؛
- التوفر على وظائف التوجيه في واتخاذ القرار؛
- تحسين التأريخ والرصد.

وفي نفس الإطار، واستجابةً منها لتوصيات مجموعة العمل المالي، أنشأت الهيئة، بالتعاون مع بنك المغرب، آلية رقمية لتبادل المعلومات المتعلقة بالحسابات البنكية والتي تروم تيسير معالجة طلبات الاستعلامات الصادرة عنها.

2.6 الموارد البشرية

بالنظر للدور الفعال والحيوي الذي تقوم به الهيئة داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناءً على الصلاحيات الموكولة لها طبقاً لمقتضيات القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه، انخرطت الهيئة في مجموعة من الأوراش التنظيمية والهيكلية تهدف إلى تحسين جودة خدماتها وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة ونجاعة الأداء كرافعة لتحديث وتنمية مكوناتها.

ومن بين الإصلاحات الإستراتيجية التي تبنتها الهيئة، تلك المتعلقة بتحسين مواردها البشرية وتطوير منظومة تدبيرها، من منطلق الوعي بأولوية العنصر البشري في مسلسل الإصلاح والتحديث، باعتباره ركيزةً أساسيةً لتأهيل الهيئة والدفع بها إلى مستوى أرقى يسمح لها بمواجهة التحديات المفروضة عليها، وهذا ما حذا بها إلى نهج سياسة تدبيرية قوامها ترشيد الموارد البشرية عبر تمكين مختلف بنياتها الإدارية من كفاءات عالية وموظفين مؤهلين بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات مهامها وخصوصية نشاطها.

1.2.6 الرأسمال البشري بالأرقام

أ. تطور عدد موظفي الهيئة الوطنية للمعلومات المالية خلال الفترة 2018-2022

بلغ عدد موظفي الهيئة إلى غاية نهاية سنة 2022، ما مجموعه 51 موظفاً، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 16% مقارنة مع سنة 2021.

مبيان رقم 14: تطور عدد موظفي الهيئة خلال الفترة 2018-2022

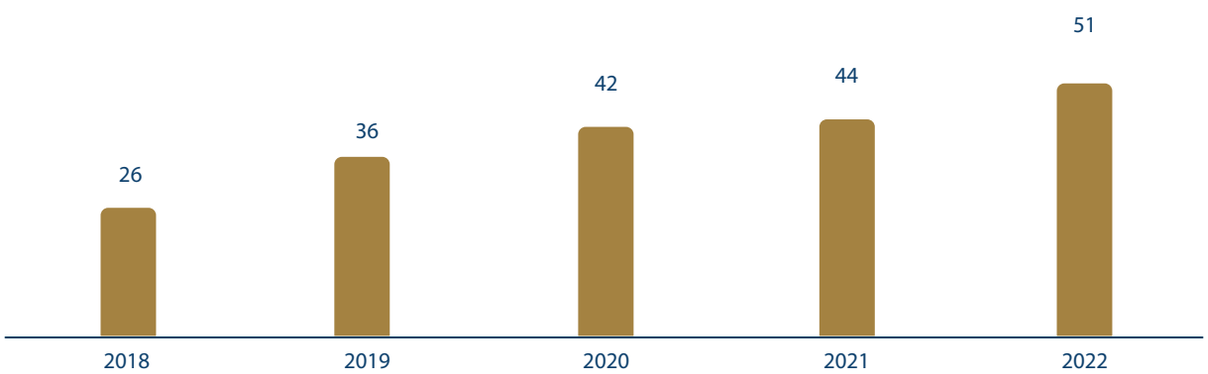

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

ب. توزيع موظفي الهيئة حسب الجنس

شكلت فئة الإناث نسبة 39% من مجموع الموارد البشرية بالهيئة في حين بلغ عدد الذكور نسبة 61%، بما يمثل زيادة بنسبة 18% مقارنة بسنة 2021، وذلك بفضل التدابير المتخذة في هذا المجال والرامية إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين، سواء فيما يخص تعزيز ولوج النساء إلى الوظيفة بالهيئة أو فيما يتعلق بالرفع من مستوى مشاركتهن وتقوية تمثيلهن بمناصب المسؤولية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية بالهيئة قد بلغت 36% في سنة 2022، كما أن 48% من مجموع عدد نساء الهيئة تندرج في فئة الأطر.

مبيان رقم 15: توزيع عدد الموظفين حسب الجنس

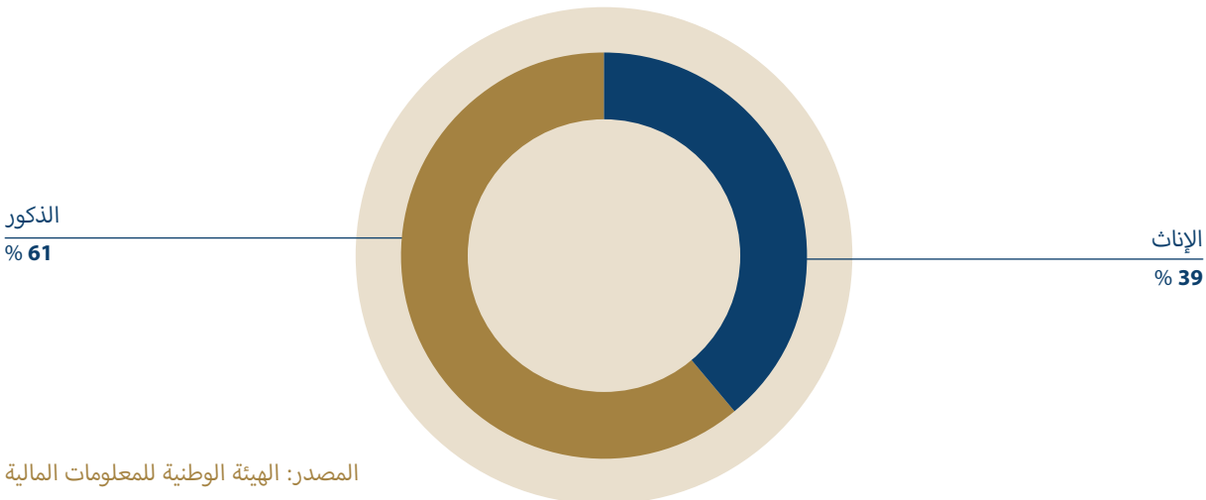

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

ت. توزيع موظفي الهيئة حسب الفئة

يوضح توزيع الموارد البشرية بالهيئة حسب الفئة هيمنة فئة الأطر والتي تمثل 57% من إجمالي عدد المستخدمين. وقد شهد عدد الأطر التي التحقت بالهيئة تطوراً مستمراً خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل توظيف العديد من الكفاءات التي عززت دور هذه الفئة في إنجاز مهام الهيئة بالكفاءة والفاعلية المطلوبين وكذا تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

جدول رقم 1: توزيع عدد موظفي الهيئة حسب الفئة

الفئة	عدد الموظفين خلال سنة 2022
المسؤولين	11
الأطر	29
التقنيين	11
المجموع	**51**

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

2.2.6 تعزيز وتنمية الموارد البشرية

تميزت سنة 2022 باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى الرفع من جودة ممارسات تدبير الموارد البشرية، نخص منها بالذكر: (أ) إعداد استراتيجية من أجل تنمية الموارد البشرية، و(ب) اعتماد هيكل تنظيمي جديد و(ت) مراجعة النصوص التنظيمية المتعلقة بوضعية موظفي الهيئة.

أ. إستراتيجية تنمية الموارد البشرية (2023-2027)

وعياً منها بأهمية سياسات الموارد البشرية كرافعة لنمو ونجاح أي مؤسسة ومن أجل مواكبة أوراش التحديث اللازمة والتي تضع المؤهل البشري ضمن جهودها التنموية، قامت الهيئة بإعداد استراتيجية خماسية للفترة 2023-2027 تندرج ضمن المخطط الاستراتيجي الخماسي للهيئة لنفس الفترة، بهدف تطوير وتعزيز مواردها البشرية.

ترتكز هذه الإستراتيجية حول ثلاث محاور وهي: (أ) تثمين الرأسمال البشري و(ب) تعزيز الكفاءات الداخلية و(ت) تطوير فعالية وظيفة الموارد البشرية، بحيث ستمكن هذه المحاور من تحقيق المكتسبات التالية:

- تنزيل نظام التدبير التوقعي للموارد البشرية والكفاءات بهدف مواكبة تطور مهام الهيئة فيما يخص الموارد البشرية في أفق سنة 2027؛
- تعزيز كفاءات وتحسين مهارات الموظفين عن طريق تكوين مستمر مناسب وهادف؛
- تنزيل نظام تحفيزي قادر على الاحتفاظ بالموظفين؛
- الرفع من جودة تدبير الموارد البشرية وذلك من خلال رقمنة هذه الوظيفة وتطوير التواصل الداخلي.

- **التوظيف**

في إطار سياستها الخاصة بالموارد البشرية، الهادفة لتعزيز الرأسمال البشري استجابة لحاجيات مهامها واختصاصاتها، قامت الهيئة خلال سنة 2022، بتوظيف 12 موظفاً يمكن توزيعهم حسب الفئة ونوع النشاط كالتالي:

جدول رقم 2: توزيع عدد الموظفين الجدد حسب النشاط

	الأطر		المسؤولين		التقنيين		المجموع	
الأنشطة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأنشطة المهنية	6	%67	1	%100	0	%0	7	%58
أنشطة الدعم	3	%33	0	%0	2	%100	5	%42
المجموع	**9**	**%100**	**1**	**%100**	**2**	**%100**	**12**	**%100**

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

كما يظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه، استحوذت فئة الأطر على النصيب الأكبر من عدد التوظيفات التي تمت خلال سنة 2022 بواقع 9 مناصب (75%) متبوعة بفئة التقنيين بـمنصبين اثنين (16,6%) وأخيراً فئة المسؤولين بمنصب واحد فقط (8,4%). حسب النشاط، شكلت الأنشطة المهنية أكبر حصة من التوظيفات بنسبة 58% في حين أن أنشطة الدعـــم امتصت نسبة 42%. ويبرز هذا التوزيع، نوعاً من التوازن ما بين التوظيف على مستويي الأنشطة المهنية وأنشطة الدعم.

• التكوين

وفقاً لبرنامج الهيئة في مجال التكوين الهادف إلى تثمين مواردها البشرية وتطوير قدراتها المهنية، تم خلال سنة 2022، تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة الموظفين، مكَّنتهم من اكتساب تقنيات ومعارف جديدة والتي ستساهم في الرفع من مردودياتهم. وقد بلغت نسبة الولوج للتكوين خلال هذه السنة 76,47%، موزعة على النحو التالي:

مبيان رقم 16: تطور عدد موظفي الهيئة خلال الفترة 2018-2022

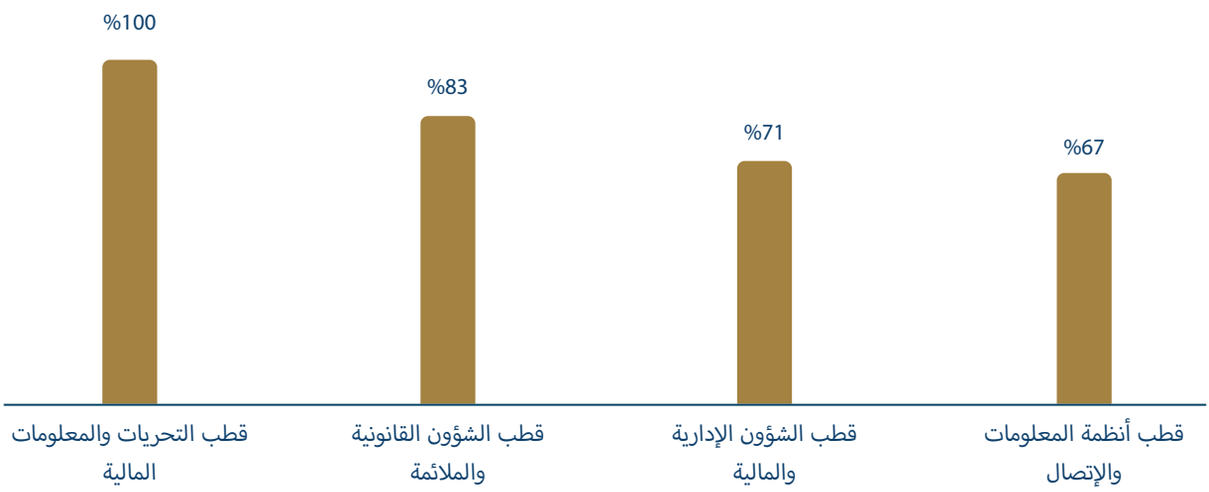

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

يتبين من خلال الأرقام المقدمة في الشكل أعلاه، النسب المرتفعة للولوج إلى التكوين لكل قطب والتي تراوحت بالنسبة لسنة 2022 ما بين 67% كأقل نسبة (قطب أنظمة المعلومات والاتصال) و100% كأعلى نسبة ولوج للتكوين (قطب التحريات والمعلومات المالية).

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ البرامج التكوينية المعتمدة في تطوير كفاءات الموظفين لسنة 2022، تمَّ من خلال اعتماد النهجين التنظيميين التاليين:

- تنفيذ برامج بموجب عقود مبرمة مع شركات خاصة في التكوين؛
- الاستفادة من برامج المواكبة التقنية في إطار التعاون مع شركاء وطنيين ودوليين.

أولاً: تنفيذ برامج بموجب عقود مبرمة مع مؤسسات التكوين

خلال سنة 2022، ثم إبرام ثلاثة عقود تهم تنظيم دورات تكوينية في المجالات التالية:

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تنمية القدرات الفكرية والشخصية واللغوية؛
- التدبير الإداري؛
- المكتبيات.

مبيان رقم 17: توزيع عدد المشاركين حسب مجال التكوين

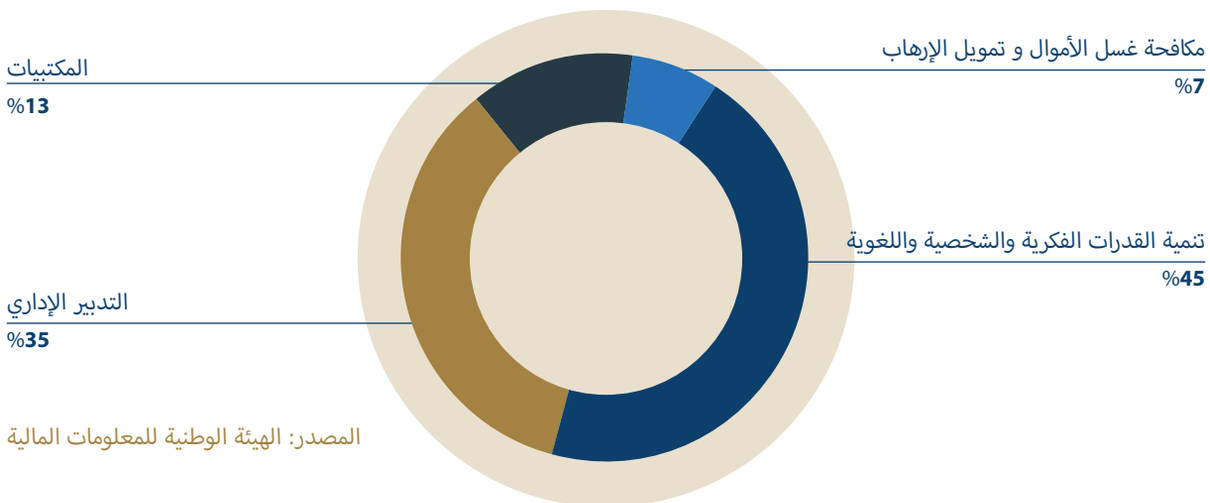

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

ثانياً: برامج المواكبة التقنية في إطار التعاون مع شركاء وطنيين ودوليين

في إطار التعاون مع مؤسسات وطنية ودولية، تم خلال سنة 2022، تنظيم العديد من الورشات والندوات، بهدف تعزيز وتطوير المهارات التقنية للموظفين على مستوى الأنشطة المهنية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات

منذ إطلاقه في سنة 2020، تم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من مشروع إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات للهيئة، والمتعلقتين بدراسة الوضع الحالي وتوصيف الوظائف، مما مكّن من جرد 100 وظيفة نموذجية، موزعة بالتساوي بين الوظائف الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووظائف الدعم.

وتجدر الإشارة الى أن الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات تعد الأداة المحورية للتدبير التوقعي للموارد البشرية من خلال الاستعمال الأنجع للأعداد المتاحة من الموظفين، وذلك عبر توصيف دقيق لمضمون الوظائف والمهام المكتسبة، كما يعتبر آلية ضروريةً تمكِّن من جرد شامل لمختلف المهن والكفاءات داخل الهيئة بهدف ملاءمة المنصب مع مؤهلات الموظف الذي يشغله، ابتداء من توظيفه وعلى امتداد كامل مساره المهني.

وقد تم تخصيص سنة 2022 بشكل أساسي لإعداد لائحة التسميات الوظيفية والكفاءات المرجعية، بالإضافة إلى تحيين وتطوير جذاذات الوصف الوظيفي من قبل مختلف الوحدات الإدارية وفقًا للتنظيم الجديد للهيئة، والتي مكنت من توصيف دقيق لمضمون الوظائف والمهارات التي تتطلبها.

ومن المقرر إتمام إنجاز الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات خلال سنة 2023.

ب. إعادة تنظيم وهيكلة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

إلتزاما منها بضرورة خلق ديناميَّة مؤسَّسية وتنظيمية جديدة، تبنَّت الهيئة في 26 ماي 2022 تنظيمًا جديدًا لهياكلها.

ويعتبر الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة آلية فعَّالة لتحقيق أهدافها والقيام بالمهام المنوطة بها، وذلك من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات وتحديد أدوار الأفراد وتحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات والأنشطة، وتفادي التداخل والازدواجية في المهام.

وفي هذا السياق، يهدف هذا الإصلاح التنظيمي والهيكلي للهيئة إلى ما يلي:

- توزيع متوازن بين مختلف وحداتها بحيث يكون لكل قطب أقسام ومصالح؛
- وضع إطار مؤسساتي متماسك يمكِّن المزيد من التجانس بين مختلف الأنشطة عن طريق إعادة هيكلة الهيئة عبر إحداث:
  - قطب الشؤون القانونية والملاءمة؛
  - قطب التحريات والمعلومات المالية؛
  - قطب التعاون الدولي والتنسيق الوطني؛
  - قطب الشؤون الإدارية والمالية؛
  - قطب أنظمة المعلومات والاتصال؛
  - وقسم للمراقبة الداخلية.
- تعزيز الموارد البشرية من خلال إنشاء وحدات إدارية جديدة، من أجل تغطية جميع مهام الهيئة.

ت. مراجعة النصوص التنظيمية

من أجل مواكبة وتنزيل الهيكل التنظيمي للهيئة، تمت مراجعة المقرر المتعلق بوضعية أطر الهيئة كما تم تتميمه وتعديله.

تتعلق التعديلات التي أُدخلت على هذا النص بشكل أساسي، باقتراح راتب وشروط الولوج لمنصب رئيس مصلحة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحيين النظام الداخلي للهيئة من أجل الامتثال للهيكل التنظيمي الجديد وتحديد صلاحيات ومهام الوحدات الإدارية المكونة له.

3.6 تكنولوجيا المعلومات

يُشْرِف قطب أنظمة المعلومات والاتصال على إدارة وتدبير جميع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئة. ولهذه الغاية، فقد قام هذا القطب بتنفيذ مجموعة من المشاريع التقنية والمعلوماتية، نذكر من أهمها وضع نظام تنظيم المؤتمرات وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني المؤسساتي للهيئة.

1.3.6 نظام تنظيم المؤتمرات

في إطار الاستجابة لمتطلبات تدبير الاجتماعات الحضورية أو عن بعد، من حيث تحسين جودة الصوت والصورة، وفَّرت الهيئة نظاما متكاملا لتدبير قاعات الاجتماعات، والذي يخول بشكل احترافي تدبير شاشات العرض ونظام الصوت والصورة وتقاسم المحتوى.

2.3.6 إعادة تصميم الموقع الإلكتروني المؤسساتي للهيئة

يهدف هذا المشروع إلى إعادة تصميم وهيكلة الموقع الإلكتروني المؤسساتي للهيئة، كونه يمثل فضاءً أساسياً يساهم في التحسيس والتوعية والتواصل المتبادل مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد اندرج هذا المشروع في إطار تجويد الهوية المرئية للهيئة والاستجابة للحاجيات المختلفة. ويتيح الموقع الإلكتروني المؤسساتي الجديد، بفضل تصميمه الحديث وتقنياته المتطورة، تصفحًا أكثر سهولة وأمانًا وجاذبية، بهدف تعريف أفضل لمهام الهيئة ورؤيتها الاستراتيجية وتنظيمها وأنشطتها، فضلاً عن نشر كافَّة المستجدات المتعلقة بمجالات اشتغالها.

4.6 أمن وحماية البيانات الشخصية

يتطلب أمن وحماية البيانات الشخصية اتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية دقيقة من أجل ضمان مستوى من الأمن يتناسب مع المخاطر. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من المشاريع، تتمثل في افتحاص أمن نظم المعلومات وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأمنها وإحداث مصدر طاقة مزدوج لمركز البيانات.

1.4.6 إفتحاص أمن نظم المعلومات بالتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات

يتعلق الأمر بعملية تقييم أمن وفعالية نظم المعلومات الخاصة بـالهيئة، والتي تُجرى سنويًا، حيث يتم من خلالها:

- تحديد الثغرات الأمنية والثغرات المحتملة؛
- تقييم كفاءة عناصر التحكم؛
- التأكد من التزام نظم المعلومات بالمعايير والتوصيات الرامية إلى تعزيز أمنها وصمودها.

خلال هذه المراجعة، قام ممثلو المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بافتحاص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والأنظمة وضوابط الوصول إليها عبر مساطر وإجراءات أمنية، بالإضافة إلى عمليات الحفظ الاحتياطي للبيانات واسترجاعها، ولجوانب أخرى من مجال النظام المعلوماتي للهيئة.

وتم تضمين نتائج هذا الإفتحاص في تقرير يُقدِّم توصيات تهدف إلى تحسين أمن وكفاءة أنظمة المعلومات.

2.4.6 تعزيز الأمن والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

في إطار حرصها على استباق التطورات التكنولوجية ورصدها للحاجيات المستقبلية فيما يخص كفاءة وأمن أنظمة المعلومات، قامت الهيئة بتعزيز البنية التحتية المعلوماتية بتجهيزات ومعدات متقدمة وذلك لضمان توافر البيانات ومصداقيتها وسلامة نظام المعلومات وسريته، وقد تم تنفيذ هذا المشروع خلال سنة 2022.

3.4.6 إنشاء نظام مراقبة لمركز البيانات

يهدف هذا المشروع إلى تزويد الهيئة بنظام رصد ومراقبة فعال لحماية نظام المعلومات، وذلك من خلال إبلاغ المسؤولين عن حالة نظم المعلومات بصفة آنية سواء على مستوى الأجهزة أو نظم المعلومات، مما يمكن من أخذ نظرة شمولية حول حالة جميع الأجهزة المعلوماتية من أجل اتخاذ الإجراءات الاستباقية التصحيحية.

4.4.6 مصدر طاقة مزدوج لمركز البيانات

من أجل تأمين واستمرارية الخدمات المعلوماتية، قامت الهيئة بوضع عاكس كهربائي جديد من أجل ضمان ازدواجية مصدر الكهرباء الاحتياطي، وكذلك جهاز تحويل الطاقة بطريقة تلقائية خاص بالمعدات ذات إمداد طاقي واحد، كما تم إنجاز نظام لمراقبة المعدات الكهربائية الخاصة بمركز البيانات.

الملحقات

الملحقات

ملحق رقم 1: الأنماط

القضية رقم 1: عملية احتيال

الإشتباه	غسل الأموال القائم على التجارة (TBML)
الأطراف	شخص معنوي شخص ذاتي
البلدان المعنية	المغرب، البلد (C1)، البلد (C2)، البلد (C3)، البلد (C4)، البلد (C5)، البلد (C6)، البلد (C7)، البلد (C8)
النظام المستعمل	بنوك
الآليات المستعملة	• إستخدام التمويل التجاري (الاعتماد المستندي)؛ • الاستعانة بشركات موجودة في بلدان عالية المخاطر.
مؤشرات الاشتباه	• شركة حديثة النشأة؛ • القيمة الضخمة للعملية التجارية؛ • التوصل بمعلومات من وحدة نظيرة؛ • تدخل عدة شركات يتواجد مقرها في بلدان عالية المخاطر.
الوقائع	قام الشخص "1" عن طريق شركته المنشأة حديثا (E1) بتقديم طلب اعتماد مستندي بقيمة هائلة لتمويل عملية تصدير. كما وردت معلومات من وحدة نظيرة بدولة (C1) تفيد بأن الشركة (E1) متورطة أيضاً في عملية تصدير أخرى مشابهة.

نتائج التحليل	وفي إطار تحليل ومراجعة ملف فتح الاعتماد المستندي، تبين أن الشركة المعنية هي حديثة النشأة، وأن قيمة العملية لا تتناسب مع حجم الشركة (رأسمالها صغير). كما أظهر تحليل ملف الاعتماد المستندي مختلف نقاط الاشتباه التالية: • السلع المستوردة، مصدرها دولة "ج"؛ • الشركة المصدرة، مقرها بدولة "ث"؛ • الوجهة النهائية للسلع، شركة مقرها بدولة "د"؛ • ميناء تفريغ السلع، يقع بدولة "ه"؛ • شركة الشحن يقع مقرها بدولة "و". كما وردت معلومات من وحدة نظيرة تفيد بأن الشركة المعنية متورطة أيضاً في عملية أخرى مشابهة، إذ أن المعلومات المتوصل بها، تبين أن هذه الشركة عملت كوسيط في إطار عملية استحواذ شركة بدولة "ب" على كمية من سماد معين من شركة بالدولة "أ". ولهذه الغاية، كانت الشركة بالدولة "أ" ستشتري الأسمدة من شركة بدولة "ث". إذ كان من المفترض أن يتم تسليم البضائع للشركة بدولة "ب" من ميناء في دولة "و"، إلى دولة "ي". وفي نهاية العملية، تهدف الشركة بدولة "أ" إلى تحويل الأموال المدرجة في الاعتماد المستندي بمبلغ كبير، لصالح الحساب التابع للشركة المعنية. ومن خلال ما سبق، فإن الشخص "1" قد يكون متورطا في مخطط لغسل الأموال عن طريق العمليات التجارية الدولية، وذلك بالاستعانة بشركات موجودة في بلدان عالية المخاطر. لهذا فقد تمت إحالة الملف للنيابة المختصة من أجل التحقيق.

القضية رقم 2: إستخدام العملات/الأصول الافتراضية

الإشتباه	إستخدام العملات/الأصول الافتراضية
الأطراف	شخص ذاتي
البلدان المعنية	المغرب
الأنظمة المستعملة	نوك
الآليات المستعملة	تحويلات بنكية
مؤشرات الاشتباه	• قيام الشخص "1" بالعديد من التحويلات البنكية بمبالغ مهمة، بوتيرة متزايدة، وفي فترات زمنية قصيرة مع العديد من الأشخاص الذاتيين. • عمليات بنكية مهمة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي للشخص "1".
الوقائع	سجل الحساب البنكي للشخص "1"، طالب بالجامعة ويشتغل في مجال التجارة الإلكترونية، تحويلات بنكية مهمة عن طريق الأنترنت بوتيرة عالية ومتزايدة، لا تتناسب مع وضعه الاقتصادي. حسب ما أفاد به المصرح، فإن التحويلات البنكية لها صلة بالتداول في العملات الافتراضية.
نتائج التحليل	وفقا للمعلومات التي تحصلت عليها الهيئة، فقد سجل الحساب البنكي للشخص "1"، عددا كبيرا من التحويلات البنكية المهمة، وقد تركزت هذه العمليات خلال شهر غشت 2022. وقد تمت هذه العمليات مع العديد من الأشخاص الذاتيين الذين قد يكونون أطراف في تداول العملات الافتراضية. ومن خلال ما سبق، فإن الشخص "1" قد يكون متورطا في مخطط لغسل الأموال عن طريق تداول العملات الافتراضية.

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية
طبعة 2023

رقم الإيداع القانوني: 2017PE0001
ISSN: 2550-3839

ANRF
الهيئة الوطنية للمعلومات المالية
ⵍⵍⵉⵀⵢⴰ ⵍⵍⵓⵟⵏⵢⴰ ⵏ ⵜⵎⵙⵖⵔⵓⵜ ⵜⵎⴰⵍⵉⵜ